مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

محضر الجلسة 432

التاريخ: الثلاثاء 3 ربيع الأول 1426 الموافق (2005/04/12).

الرئيس: السيد محمد فضيلي الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات و25 دقيقة ابتداء من الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

السيد محمد فضيلي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

حضرات السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الدستور ووفقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص للجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها على أن يتابع المجلس بعد ذلك جلسة ثانية تخصص للتشريع والتصويت على بعض المشاريع الجاهزة.وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أستسمحكم لأعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات .

تفضل السيد الأمين مشكورا

السيد أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

توصل رئاسة المجلس برسالة من السيد الوزير الأول تتعلق بتعويض شغور مقعد المرحوم السيد عبد القادر الرايس المنتخب عن هيأة الجماعات المحلية لجهات تازة ?الحسيمة ? تاونات، حيث تم تطبيق مسطرة التعويض المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين، وذلك باستدعاء السيد عبد السلام أحدوش من الحزب الوطني الديمقراطي لشغل المقعد الشاغر بمجلس المستشارين.

كما توصلت رئاسة المجلس بقرار من المجلس الدستوري يحمل رقم 05-606 بشأن مدى مطابقة أحكام المادة58 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب للدستور. وقد صرح المجلس الدستوري بأن عبارتي بطلب من الوالي والمسائل المتعلقة بالسياسة النقدية والمتضمنتين في المادة 58 من القانون السالف الذكر غير مطابقتين للدستور، مع مراعاة الملاحظات الواردة في قرار المجلس الدستوري في حالة إعادة صياغة أحكام المادة 58 من القانون رقم 03-76.

كما توصلت رئاسة المجلس برسالة من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية تتعلق بسحب مقترح قانون يتعلق بمنح تعويضات لشهداء الوحدة الترابية والأسرى والمختطفين والمحتجزين والمفقودين وذويهم.

الأسئلة الكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من يوم الثلاثاء 24 يناير 2005 إلى غاية يوم الثلاثاء 13 أبريل 2005،

عدد الأسئلة الشفوية 77 سؤالا.

عدد الأسئلة الكتابية 30 سؤالا

عدد الأسئلة التي تم تحويلها 33 سؤالا

عدد الأسئلة التي ثم سحبها 40 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. باسمكم جميعا نرحب بالأخ المستشار المجترم الأستاذ عبد السلام أحدوش مع متمنياتنا له بالتوفيق في مهامه الجديدة. كما ننتقل إلى إحاطة المجلس علما طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي.

الإحاطة الأولى وردت من السيد رئيس فريق الاتحاد الديموقراطي. فليتفضل لإحاطة المجلس علما مشكورا.

السيد المستشار (بلحاج الدرموني)

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة، السادة المستشارين،

أتوجه إلى السادة المسؤولين في قطاع التجارة والصناعة والشؤون العامة حول وضعية العاملين بمعمل إيكوز بوادي زم، وتادلة، لست نقابي ولكن أنا حقيقة في واحد القطاع اللي هو تيراعي ويدافع على مصالح المواطنين والآن نشكر السادة المسؤولين الذين أخذوا من قبل بعض التدابير في حلول بعض التدابير في حلول بعض المشاكل التي تتخبط فيها هذه الشركة وكذلك العمال ولكن مع الأسف الشديد هذه التدابير لم تكتمل. والآن هذه الفئة تعيش في وضعية مزرية من الناحية الإنسانية لازم المسؤولين يأخذون الان تدابير مادية لحل مشاكلهم ولا سيما والحمد لله نعيش هذه الفرحة الكبرى في هذه الايام والعيد المقبل إن شاء الله عيد المولد، والآن نعيش في عيد كبير، لهذا بغينا المسؤولين يأخذون التدابير في هذه الأيام هذه لحل مشاكلهم المادية لأنه في حالة سيئة، لأن نحن في المدينة ثم مدينة وادي زم نعيش بمشكلهم أخطار كثيرة، أخطار اقتصادية، أخطار اجتماعية، رحم الله الحسن الثاني

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

الذي كان أعطى أمرا صارما ولو يتدارك وأن عشته تلك الأيام، كانوا المسؤولين ما بغاوشاي يبنيو هذيك الشركات. ثم والحسن الثاني رحمه الله قال لهم إذ ذاك آ سيدي بغيت أنا هذه الشركة تبنى ثم باش هذوك المواطنين الذي ضحوا في سبيل العرش واستقلال البلاد ومشات منهم ضحايا كثيرة بغيتهم يخدموا ماتربحوشاي ولكن هذوك الناس يكون واحد النشاط اقتصادي، الآن راه احنا نعيش في ظروف اللي حقيقة نطلب من المسؤولين وبكل جدية والسيد الوزير الأول على رأسهم بأخذ التدابير في هذه الأيام، لأنه كنا نعيش في الفرح الحمد لله هذه الأيام، بغينا حتى هذوك الناس وأولادهم يفرحون وعائلاتهم يفرحون والحمد لله لابد هذا المشكل هذا ما يتحل نهائيا. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الإحاطة الثانية للسيد رئيس فريق الحركة الديموقراطية الاجتماعية. فليتفضل لإحاطة المجلس علما في إطار المادة 128 . تفضل.

السيد رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية: (مولاي إدريس العلوي)

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين. أتشرف بتناول الكلمة نيابة عن زملائي في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لأطلع الرأي العام الوطني على قضية طالما شغلت اهتمام الشعب بكل مكوناته وشرائحه، ونأمل أن تجد هذه المسألة الحسية والأذن الصاغية لما تقتضيه والحالة الراهنة من حكمة وتروي في معالجة المشاكل. أريد أن أحدثكم عن العلاقات المغربية ?الجزائرية والواقع الطيب الذي خلفه إلغاء التأشيرة على المغاربة الراغبين في الذهاب للقطر الجزائري الشقيق.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

لقد تركت المبادرة الجزائرية الأخيرة والتي كان من ورائها جلالة الملك ارتياح كبير في الأوساط الشعبية والنخبة السياسية ورضى المنتخبين الشيء الذي نتج عنه إحياء العواطف والأواصر بين الشعبين الجارين والذي ما فتئ يطالبان بإلحاح على الساهرين على أمرهما بتسوية الأمور وإعادة المياه إلى مجاريها بما في ذلك من منافع متبادلة اقتصادية كانت أم اجتماعية، وبما في ذلك من صلة الرحم بين إخوة تجمعهم اللغة والتاريخ والدين والمصير المشترك.

كم أضاعت الحكومات المتعاقبة على البلدين وقتا ثمينا وتمادوا في اختلافات مفتعلة.

كم أضاعت هذه الحكومات من فرص للتعاون الاقتصادي والتجاري علما بأن اقتصاد البلدين متكامل.

كم وقتا أضعنا في تنسيق المواقف للدفاع عن الحقوق المشتركة.

-كم هي الفرص التي ضاعت لصيانة الحق العربي والإسلامي والتي آخرها محاولة المس بالمسجد الأقصى من طرف قلة من اليهود المتطرفين،.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

لكن الأمر في الأمر وهو إذا استمر السلوك اللامفهوم والذي لا مبرر له فحسن الجوار والمصلحة المشتركة والظرفية السياسية إذ نرى أن الدول تتكتل وأخرى تجتمع في منظومات إقليمية وجهوية لجلب المصلحة والقوة لشعوبها هذا المناخ يجب أن يشتغل وهي بداية مشيعة بين بلدين جارين، نحماس منه وتفاؤل في المستقبل، ولكن هذا وحده لا يكفي، لأن ما نريده هو التبادل الاقتصادي والتجاري وتبادل المنفعة المشتركة وتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في البلدين، بما في ذلك من خلق الثروة وخلق الشركات وبالتالي فرص الشغل والمقاولات، هذا ما يأمل الشعبان من التقارب السياسي والاستراتيجي، إن الوحدة الترابية للمملكة المغربية والإجماع الوطني الشعبي الحاصل في المسألة وراء جلالة الملك أمرا لا يحتاج إلى التفكير، لأن النقاش في هذا ألمر يعتبر إسرافا للوقت الثمين الذي أضعنا منه الكثير، علينا وعلى جيراننا أن نعلم أن الرهان غير مربوح مسبقا إذا ما توفرت الإرادة السياسية الفعلية والعمل الجاد المشترك، وهذه هي البداية المشجعة الواعدة التي دفعت فريقنا إلى هذه الإحاطة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. طلب ثالث يتعلق بالفريق الكونفدرالي.

الكلمة للأستاذ مصطفى أشطاطبي نيابة عن السيد رئيس الفريق.

السيد المستشار مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

مرة أخرى نضطر كفريق كونفدرالي إلى إحاطة المجلس علما والحكومة والرأي العام الوطني بما تحفل به الساحة الوطنية من أوضاع اجتماعية كارثية بسبب الهجمة الشرسة التي تعرضت لها الطبقة العاملة من خلال محاربة العمل النقابي ورفض تنفيذ مقتضيات الجديدة لمدونة الشغل خاصة ما يتعلق منها بتوقيت العمل واللجن التمثيلية كلجنة الصحة والسلامة ولجنة المقاولة، الشيء الذي يطرح أكثر من تساؤل

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

حول مصداقية اتفاقية الاجتماعية بين المركزيات النقابية وأرباب العمل والحكومة.

أما على مستويات الحريات العامة وحقوق الإنسان فإن القضايا المرتبطة بما تعرف به الستحة من تراجعات خطيرة من جراء القمع الذي تواجه به الوقفات الاحتجاجية السلمية ناهيكم عن عدم استقلالية ونزاهة القضاء، وإلا كيف يمكن تفسير إصدار أحكام جائرة في حق مسؤولين نقابيين في العديد من المدن، مثلما تعرض له العمال وممثليهم بمنجم إيميلي وأيضا حكم على احد مفتشي الشغل باستئنافية مراكش بعشرات سنوات سجنا في قضية ترجع إلى أكثر من 12 سنة، بعدما برأته المحكمة الابتدائية ولا لشيء الا لأنه حرص على تطبيق القانون.

السيد الرئيس،

- السادة الوزراء،

بخصوص الجماعات المحلية، فإن مجالس المدن تعرف تسيبا في التسيير وتدبير الموارد البشرية والمالية بدون حسيب ولا رقيب، نذكر على سبيل المثال لا الحصر مجلسي سلا وطنجة، حيث يتعرض الموظفون لا بشع أشكال التعسفات وغياب المحاور الحقيقي وتفشي المحسوبية والزبونية في التوظيفات وعدم التسوية الشاملة والمتكافئة للأوضاع المادية والمعنوية للعاملين بهذه الجماعات، كما تعرض عمالين للطرد من جماعة تاجنانفت، كذلك هناك مشكلا إيكوز لازال مستمرا، إننا نعتبر هذه الإحاطة بمثابة نقطة نظام أخرى نحذر بموجبها كافة المعنيين بخطورة الأوضاع وما يمكن أن يترتب عنها من ضرورة الدفاع عن قضايا الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية بكل الوسائل المشروعة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة في نفس الإطار للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لإحاطة المجلس علما. فليتفضل أحد السادة.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

أحيط المجلس علما والرأي العام الوطني بما تتعرض إليه الأسرة العلمية منهم، فلقد آمنت المركزيات النقابية بالحوار وانخرطت فيه، إلا أن كل ما تم الاتفاق عليه مع الحكومة لم تلتزم بتطبيقه كما تم التوقيع عليه، ومثال على ذلك الترقية الاستثنائية للأسرة التعليمية عن سنوات 2000-2001-2002 حيث تم الاتفاق على صرف تعويضات هذه الترقية في شهر مارس، إلا أننا نلاحظ أنه حتى في شهر أبريل لم تسو هذه الوضعية، بطبيعة الحال الوزارة قامت بما يمكنها أن تقوم به، حيث أنها هيأت قرارات وأوصلت إلى المراقبة المالية، إلا أنه مع الأسف نامت هذه القرارات بالمراقبة المالية وحتى القرارات التي بها أخطاء لم ترجع إلى المديرية من أجل تصحيحها، فما الفائدة من الحوار. ما الفائدة من توقيع الاتفاقيات؟ هل توقيع الاتفاقيات من أجل حبة أسبرين. أم اتفاقيات من أجل حل النزاعات والمشاكل بطبيعة الحال هناك نقطة أخرى هو أنه المركزية التعليمية وبما فيهم الجناح والتعليم تحاورت مع السيد الوزير الأول فيما يخص الترقية الاستثنائية لفئة من التعليم التي علقت ترقيتهم وهم من الثامنة إلى التاسعة والتاسعة إلى العاشرة، أساتذة السلك الإعدادي، والمحللين والمحضرين وحراس الخارجية بطبيعة الحال هؤلاء اجتازوا امتحان في سنة 2000، ومنذ سنة 2000 ونحن ننتظر تسوية وضعية هؤلاء إلا أن وزارة المالية ترفض بدعوى أنه نظام الحصص غير متوفر، علما أن وزارة التربية الوطنية كانت تنوي أنه المناصب موجودة، ففي إطار الحوار تفهم السيد الوزير الأول وتم الاتفاق على ان تسوى وضعية هؤلاء، السؤال السيد الرئيس أننا لماذا نتحاور؟ هل نتحاور من أجل بطبيعة الحال ربح الوقت أو نتحاور من أجل التغلب على المشاكل؟ فهذه الإحاطة أحيط المجلس والسيد الوزير الأول بصفته هو المسؤول أو منسق الحكومة أن يتدخل من أجل إيجاد حل لهذه الثغرة التي تسيء إلى الحوار الاجتماعي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الإحاطة الأخيرة، للفريق الديموقراطي فليتفضل الأخ الرئيس لإحاطة المجلس علما.

السيد المستشار ورئيس فريق الديموقراطي: (سعيد التدلاوي)

شكرا السيد الرئيس.

أختي المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

نريد بهذه الإحاطة أن نرفع كل لبس قد صدر مؤخرا في إحدى الصحف الوطنية في صفحتها الأولى خبرا مرده أن الفريق الديموقراطي بمجلس المستشارين يفكر في تغيير رئيسه، وفي هذا الإطار فإن الفريق الديموقراطي يصرح للرأي العام الوطني والمحلي أن الفريق يسوده الاحترام المتبادل والتقدير، ويشتغل في جو من انسجام التام وان الخبر المنشور على أعمدة هذه الجريدة لا أساس له من الصحة، وبعيد كل البعد عن الصواب، وكما يعلم الجميع أن القانون الداخلي لمجلس المستشارين واضح في هذا الباب والذي ينص صراحة بأن انتخاب هياكل مجلس المستشارين يخضع لمجموعة من الضوابط والقوانين المتعارف عليها وأن أي تغيير لا يمكن أن يتم خارج هذا الإطار.

ولهذا، فإننا في الفريق الديمقراطي نؤكد تشبثنا برئيس فريقنا. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ننتقل إذا سمحتم لجدول أعمال هذا المجلس ويتعلق الأمر بالأسئلة الشفهية الآنية وعددها 7 أسئلة آنية تتعلق بالفلاحة والصيد البحري والصحة والتنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن وتحديث

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

القطاعات العامة، والجزء الثاني متعلق بمعالجة الأسئلة المتبقاة. في أول سؤال آني حول التدابير الاستعجالية للحكومة، أ ول سؤال آني يتعلق بالتدابير الاستعجالية للحكومة لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصقيع للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر قدار، حسن أبو العز، أحمد السنتيسي، عبد الحميد البوجادين، محمد المنصوري، محمد صالح، اقميزة، بنطالب الحبيب. فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال... السيد عبد القادر قدار.

السيد المستشار عبد القادر قدار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،السادة المستشارين،

بسم الله الرحمن الرجيم.

السيد الوزير المحترم،

يعتبر الموسم الفلاحي الحالي كارثة بكل المقاييس نظرا لموجة الصقيع التي عرفتها بلادنا وكذلك للجفاف الذي تشكو منه جل المناطق بحيث الآن أصبح الفلاحون يدقون ناقوس الخطر أمام غياب موقف رسمي من طرف الحكومة إزاء لإجراءات المزمع اتخاذها لإنقاذهم، ولا أخفي عليكم ؟السيد الوزير- سر أن المحصولات الزراعية بجميع أصنافها تضررت بشكل كبير من الحبوب، القطاني والخضروات والأشجار المثمرة وزارعة الشمندر السكري وكذا ثقل مديونية القرض الفلاحي عن كاهل الفلاحين، فمن هذا المنطلق نود السيد الوزير أن نسائلكم عن الإجراءات والتدابير المستعجلة التي اتخذتها الحكومة لمواجهة هذه الكارثة الطبيعية لتعويض الفلاحين عن الأضرار التي لحقتهم. وما هو تقييمكم- السيد الوزير- لنتائج الموسم الفلاحي الحالي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، بما أن لدينا 3 أسئلة لها وحدة الموضوع ألتمس إذنكم لطرحها مرة واحدة ليتمكن السيد الوزير من الإجابة عن هذه الأسئلة في نفس الوقت.

السؤال الآني الثاني الموجه في نفس المجال للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول الوضعية التي آل إليها الموسم الفلاحي للمستشارين المتحرمين السادة:محمد بن الشايب ؟ محمد اكريمين، محمد بلحسن خبير، الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار محمد بن الشايب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

كما يعلم الجميع وتعلم الوزراة الوصية أن الموسم الفلاحي لهذه السنة قد مر في ظروف قاسية وأحوال مناخية غير ملائمة وغير طبيعية، الشيء الذي خلف آثارا شبه كارثية على مستوى محاصيل الزراعية في أكثر من منطقة على الصعيد الوطني، وخاصة زراعة الحبوب التي تعطي أكثر من 80٪ المساحات المزروعة في بلادنا، حيث عرفت هذه السنة خصاصا مهولا في التساقطات المطرية التي انتهت بتساقطات أولية عند مرحلة الأنباط والتفريخ التي لم تتعد مجملها 150 ملم، إلى غاية 27 دجنبر 2004 ثم بعد ذلك خلال المراحل الحاسمة لنمو الزراعات إلى غاية مرحلة الإسبال والنضج أي ما يقارب 3 أشهر ونصف لم تعرف بلادنا إلا أقل من 40ملم، لم تكن كافية لتغطية هذه المدة الطويلة والحاسمة في تحديد المحاصيل. بل الأدهى والأمر من ذلك أن بلادنا عرفت موجة من الصقيع الحاد لم تشهده من قبل منذ عشرات السنين حيث تمثلت في اليومين الكارثيين اللذان أجهزا على المزروعات بكل أصنافها وبدون استثناء وهما 28 و29 من شهر يناير 2001، سيبقيان عالقان في أذهان المغاربة وخاصة الذين أكتروا بنار هذين اليومين، وليت ألمر اقتصر على هذين اليومين، بل امتدت موجة الصقيع إلى ما دون درجة الصفر لأكثر من 20 يوما على مدار 10 ساعات في اليوم كان لها الآثار الفادحة هي الأخرى على ما تبقى من مقاربة الحقول، ثم بعد ذلك جاءت رياح الشركي الساخنة خلال الأسبوع الثاني من مارس الأخير التي أتت هي الأخرى على الأخضر واليابس حيث وصلت إلى أكثر من 40درجة مئوية، الشيء الذي أتى في عز فصل الشتاء الذي كان جافا هذه السنة.

السيد الوزير،

إنه بحق موسم الكوارث الطبيعية بامتياز وهذا قدر الله وهو الفاعل المختار، وهذا امتحان وبلاء من الله ينتظر منا أن نتصالح معه وتتصالح الحكومة مع مواطنيها وخاصة الفئات المستضعفة ومنها بالطبع الفلاحين الذين يشكلون العمود الفقري للنسيج الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا.

لهذه الأسباب ؟السيد الوزير- نتساءل عن الإجراءات التي اتخذتموها أو التي ستتخذونها لمواجهة هذه الظواهر التي ألمت بالقطاع الفلاحي والعاملين به، وبالتالي مديد العون والمساعدة للفلاحين لتجاوز هذه المحنة، علما أن هذه الظاهرة ظاهرة الجفاف وظاهرة الصقيع هي من الظواهر الطبيعية كالزلزال والفيضانات وبالتالي لابد من دعم الحكومة في هذا الباب. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السؤال الآني الثالث في نفس الموضوع موجه أيضا إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول أوضاع المنتوج الزراعي للمستشارين المحترمين السادة: بلحاج الدرمومي، محمد الفاضلي، عمر المكدر، محمد محب، بوسلهام بيطا، حسن قيسوحي.

فليتفضل الأستاذ بلحاج الدرمومي لبسط السؤال.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد المستشار بلحاج الدرموني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة المحترمة، السادة المستشارين،

كما جاء في تدخل السادة المحترمين المستشارين الذين أخذوا الكلمة أن حالة أو وضعية القطاع الفلاحي في بلادنا حقيقة يمر في ظروف صعبة نظرا لتقلب الطبيعة. إنما منذ زمان ونحن نطلب من الحكومة أن سياسة محاربة الجفاف تكون هيكلية يجب أن تكون هيكلية ولو كانت الشتاء، كنا نستعملها في تنمية العالم القروي، ولكن مع الأسف لحد الآن هذه السياسة، السيد وزير المالية أظن مابغاشاي يأخذها بعين الاعتبار، لست أدري ما هي دوافعه، لأنه نرى أن كثيرا من البلدان عندنا أمثلة لا في اسبانيا ولا في اسرائيل ولا في Afrique du sud?اولا في ... كاينة واحد سياسة في هذا الميدان فلاحية ولو صعوبة الطبيعة، ولهذا يبقى العالم القروي ويبقى الإنتاج الفلاحي في ظروف معقولة، في ظروف تكاد تكون أن تكون طبيعية و مع الأسف عندنا في المغرب هذه سنين وسنين والحركة الشعبية بمختلف مكوناتها تدافع عن هذه السياسة منذ 30سنة تقريبا أنا أعيش.... ولكن مع الأسف لم تأخذ هذه..... ها احنا اليوم نعيش في واحد ظرف خطير جدا بالنسبة للعالم القروي أولا المنتوج الفلاحي لم يكن في المستوى، إذن العمل ماغادي شاي يكون، لهذا خصنا نوجد للناس فاين يخدموا، هذيك 4 أشهر أو 5 تكون عامرة بالعمل.

ثانيا: أش غادي نعطيو للناس ما ياكلوا لا البهائم ولا الناس، إذن خصنا نلتجئ باش نجيب التغذية.

الآن الأثمنة في الخارج ولات غالية نظرا للنقل على البترول وهذه.... حقيقة كاين ظروف صعبة كثيرة كاين عوامل اللي هي..... ولهذا ..... وهذا شيء ما يخصناشاي...ما يمكن شاي غادي نتهرب منه، خصنا واحد السياسة جريئة واقعية تتطلب حقيقة ميزانية مهمة، تتطلب دراسات مهمة، خصنا من الآن فصاعدا نبدأ نتوجه إليها ونوجد لها، أخيرا كان السيد وزير الفلاحة قدم لنا واحد السياسة ديال محاربة الجفاف وتنمية العالم القروي، ملف مهم، معطيات مهمة ولكن احنا تساءلنا أين هي الوسائل المادية لتنفيذ هذه السياسة، لأنه الملف من الناحية الدراسية مهم، ولكن خصو وسائل مالية باش تيتنفذ لهذا - السيد الوزير- نسائلكم ونطلب منكم باش تعطينا الخطوط العريضة، كيفاش سنواجه الوضع المقبل في العالم القروي لا من ناحية العمل ولا من ناحية الرواج ديال البيع والشراء، ولا من ناحية محاربة الهجرة ولا من ناحية كذلك ديال التغذية، ولهذا لازم هي خصها تكون السياسة حكومية، احنا دائما نقولها للسيد وزير الفلاحة، وقلتها له منين أخذ الوزارة أنه هذا المكان فين هو أصبح واحد المكان الذي يتطلب مجهود حكومي يعني من الخليط، مايمكن شاي تكون غير سياسة وزارة الفلاحة لوحدها، ولكن خص واحد السياسة ديال الحكومة، مسؤولية الحكومة،في هذا الإطار هذا لأنه هذا التوجه اللي حقيقة اشحال هذى كنا نأخذه، ولكن همشنا العالم القروي، همشنا البادية حتى دابا كثرت المشاكل ديالها وكثرت..... نظرا للأخطاء التي ارتكبناها في الماضي. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري للإجابة على أسئلة السادة المستشارين الثلاثة.

فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري (امحند العنصر)

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة، السادة المستشارون المحترمون، فقبل الإجابة بعض المعطيات للتذكير، يعرفها الجميع ولكن لابد من التذكير بها، أولا أن المساحة الصالحة للزراعة في بلادنا والتي تقترب من 6 مليون هكتار منها مليون و100.000 مسقي والباقي كله مرتبط بطبيعة الحال بالعوامل المناخية لا نتحكم فيها.

ثانيا:، انطلاقة الموسم الحالي كانت جيدة من شهر أكتوبر إلى دجنبر بحيث أن كانت فترات ممطرة وفترات مشمسة مما سهل وضع الزراعات الخارجية، إلا أنه فعلا تم تسجيل فترة جافة دامت لأكثر من 50 يوم من دجنبر إلى أوساط فبراير 2005، وكانت مصحوبة بموجة من الصقيع ومن البرد مما ألحق أضرار ببعض المزروعات وخاصة منها الخضر والفواكه وقصب السكر، ثم خلال فترة وجيزة في فبراير كانت هناك بعض الأمطار التي أنقذت بعض الزراعات والتي.... خصوصا الحبوب وبالطبع الآن دخلنا في السلك ننتظر بعض الأيام لنعرف حقيقة النتائج النهائية. لكن لابد كذلك أن أقول أن مجموع معدل التساقطات المطرية إلى غاية 11 أبريل 2005، بلغ 227 ملم مقابل 312 خلال السنة العادية، والسنة العادية هي معدل ل30 سنة أي بنقص 27٪ وهذا لا يعني شيء، لأن إذا كان ممكن أن تكون التساقطات كلها كثيرة، لكن إذا كانت في فترة واحدة فلا تنفع إذا ما كانت مرضية. وهناك تفاوت بين المناطق، بحيث أن مثلا عجز فهو 6٪ بالنسبة للمنطقة الشرقية و28٪ بالنسبة للأطلس المتوسط. فيما يتعلق بموجة البرد والصقيع، كذلك بعض المعطيات على الأضرار التي تم جردها من طرف لجان تقنية مختلطة من مصالح وزارة الفلاحة والغرف الفلاحية وكذلك الهيآت المهنية فمجموع المساحة التي تضررت من هذه الموجة هو 217.000 هكتار، منها 52000هكتار يمكن أن نقول أنها تضررت كليا وتتكون ساسا من زراعة القطاني خاصة جلبان والفول، بنسبة 47٪ والخضروات منها البطاطس والقرع واللوبيا بنسبة 10٪، الأشجار المثمرة خاصة اللوز ولافوكا والموز، وقصب السكر. 80.000 هكتار تعرضت لخسائر متفاوتة من 25٪ إلى 75٪ حسب الضيعات، و84.000

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

هكتار عرفت أضرار طفيفة. بالنسبة للحبوب الصقيع يمكن أن نقول أن لم يكن هناك ضرر يعني بالنسبة للصقيع، هناك ضرر آخر لكن ليس بنسبة للصقيع لأن كانت المزروعات في إطار الإفراغ أي le talache وبغض النظر عن بطء النمو فلم تكون هناك خسائر ملموسة. فبالنسبة للصادرات ليس هناك لحد الآن آثار سلبي، ممكن أن تكون آثارات سلبية في المستقبل، لكن الآن الصادرات المغربية إلى غاية البارحة كلها في تزايد بالنسبة للفترة ديال السنة الماضية سواء تعلق الأمر بالحوامض أو البواكر. فتدارسنا هذه الوضعية مع عدة جمعيات مهنية وبطبيعة الحال كانت الحلول على جزأين، الحلول الاستعجالية التي يمكن أن نتخذها باستعجال وتتعلق بالخصوص بالقروض الفلاحية أي بالمديونية وإجراءات الآن منكبة عليها صندوق القرض الفلاحي للسماح بتحويل أو بجدولة الأقساط المستحقة لجميع المتضررين بطبيعة الحال بعد فحص الحالات الموجودة. هناك كذلك من بين الإجراءات الاستعجالية تم اتخاذ بعض التدابير لضمان تمويل الفلاحين بأغراس وبذور الزراعات الربيعية في ظروف جيدة وكان يتعلق الأمر بالبطيخ ويتعلق بعدة منتوجات أخرى التي عرفت تأخير، لأن بطبيعة الحال 15 اليوم الأولى ضاعت ولكن عرفت تأخير، إنما كان ضروري أن نستبدل هذه الزراعات وهذه البذور. وتقرر كذلك تكثيف حمالات وقائية الضحية بالنسبة للقطيع مع تنفيذ برنامج يحمل مصاريف نقل الشعير لفائدة الجهات الأكثر تضررا، وهناك تدابير الآن في إطارها النهائي سيعلن عنها في الأيام القليلة المقبلة لضمان بقاء ثمن الشعير والكلأ في الثمن المعروف الذي كان منذ سنوات يعمل به.

أما بالنسبة للتدابير عن المدى المتوسط والطويل، فقد تقرر تكوين لجان مشتركة بين الوزارة والمهنيين، أولا لتدارس إرساء نظام جهوي للإنذار المبكر بتنسيق مع مصالح الأرصاد الجوية، إرساء نظام جهوي للإنذار المبكر سنتحدث عنه، تشجيع المنتجين على التجهيز ببعض الوسائل الوقائية من الصقيع وكصوا مع الهواء والشموع المضادة وغيرهما بحذف جميع الرسوم الجمركية والرسوم المتعلقة بهذه التجهيزات.

تعزيز نظام التأمين الفلاحي ليشمل جميع الحالات، لأن لحد الآن التأمين لا يشمل أولا جميع التراب الوطني ولا يشمل جميع الكوارث، وهناك دراسة الآن التي تتدخل الدولة لأن المؤمنين لا يريدون أن يؤمنون عن الصقيع مثلا وعن البرد، ولابد أن نتدخل لتحمل بعض المصاريف. وهناك كذلك تشجيع تنظيمات البين المهنية وإرساء صناديق الضمان ما بين المهن على غرار صندوق الموجود... الضمان الموجود في زراعة السكري.

فالوزارة الآن من جهة أخرى، لأن فعلا هناك جفاف ولكن الآمال لم ينته بعد، لأن الكل متعلق بالتساقطات التي يمكن أن تكون في هذا الشهر أبريل التي لن تنقذ التراب الوطني ككل ولا الموسم ككل، لكن ممكن أن يكون إنقاذ في بعض المناطق، لأن اليوم الوضعية بالنسبة للحبوب هي 1٪ من المساحات فهي في وضعية مرضية، 29% في وضعية متوسطة و20٪ يمكن أن نقول أنها ضائعة بنسبة نهائية. فإذن الحكومة تبقى تتابع هذا، لاتخاذ 3 إجراءات. 3 أنواع من الإجراءات.

الإجراء الأول يتعلق بضمان تمويل السوق، يعني المستهلك، فهذا كما تفعل في كل موسم فلاحي يعرف خصاص فسيكون الاستيراد بطبيعة الحال سواء بالنسبة للتغذية البشرية أو التغذية الحيوانية.

ثانيا، سيكون كذلك هناك إجراءات لضمان انطلاق الموسم المقبل، مثلا عندما أتحدث عن المديونية لا يكفي أن نؤجل المستحقات، يجب كذلك أن نضمن تمويل للموسم المقبل، وهذا كذلك من الإجراءات التي ستتخذ.

والإجراء الثالث الذي سيكون رهين بالتقييم الاجمالي للموسم، فيدخل في إطار التضامن الوطني. كما تعمل الحكومة في كل الحالات التي يكون فيها وضع صعب كفترة الجفاف، كفترة الكوارث الطبيعية،لأن الواقع هو هذا، يعني ليس لنا ميكانيزمات للتعويض في هذه الحالات، ولإعطائكم مثال بسيط إذا أخذنا 2 ديال المليون من الهكتارات اللي متضررة ولو بتعويض ديال 5أو6 قناطير للهكتار فهي 3 مليار ديال درهم، وليس موجودة في ميزانية وزارة الفلاحة وليست مرصودة، لكن بدأنا هذه السنة كما تعلمون بتحريك صندوق الكوارث الطبيعية فعلا الذي مولناه بصفة استثنائية بقدر جد بسيط لا يمكن أن يفي بالمطلوب لكن هذا يعني لإعطاء إشارة أن الحكومة فيما يتعلق بالضمان وبالتدخل في الكوارث الطبيعية لها رغبة أن تذهب بعيدا في هذا المدى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. هل هناك من تعقيب أستاذ عبد القادر أقدار في إطار التعقيب.

السيد المستشار عبد القادر قدار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على هذه التوضيحات، الا أننا بغينا نوضح بأنه الجفاف في الحقيقة حالة كارثية، ما يحتاج شاي هذا الشيء للنقاش، وهذه الحبوب اللي كاينة، التي نتكلم عليها على أساس أنه ربما تكون الشتاء ستفيد، أنا أظن لا تفيذ لأنه داز فيها الحال مابقاشاي الحبوب ستعطي من هنا للقدام ما كاين شاي الحرارة التي كانت شوطت ذاك جذرة وذاك الشي كله، إذن مابقاشاي نساينو، كيبقى انساينو الحكومة أش غادي تدير باش تعوض هذه الخسارة لهؤلاء الفلاحين، هذه هي الحقيقة. أما باش انساينو من هنا الشتاء للقدام راه ماكاين والو لأنه الفلاحة داز فيها الحال، وهذا راه كنشوفه بعين المجردة، راه واضح لا يحتاج إلى اسميتو، واحنا مع السيد الوزير، حقيقة وزارة الفلاحة مجهودها وهذى ولكن وزارة المالية راها هي اللي كيخصها تمول، احنا عارفين وزارة

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

الفلاحة ربما ماعندها ما تعطي ولكن وزارة المالية هي اللي كيخص تعطي هي اللي تعتق هذوك الفلاحين، الحكومة كيخص تكون في جانب هذا الفلاح وإلا ما غادي شاي نضمن له الاستمرارية. إذن سنقضي على هذا الفلاح وهذه الفلاحة، والضرر راه صاب القطاني بالآلاف الهكتارات كما قال السيد الوزير وهذوا راه تصاب حتى الناس اللي في المناطق السقوية، راه مشى ذاك الشي كاين 100٪، كاين من 25 ٪ حتى 100٪، ولطن أشكون اللي غادي يعوض هذه الخسائر كلها، زيادة على هذا الشي الفلاحين الذين هم يشتكون وهم متضررين، احنا نطلب باش أولا فوائد القرض الفلاحي تحييد عليهم أقل ما يمكن، ثم جدولة ديال الآخر على أساس باش نضمن على الأقل واحد النسبة باش يستمر العام جاي إذا كتب الله، لأنه هذا العام تصبينا ب2 ديال الحالات، حالة الجفاف وتبعها حالة الصقيع، البرودة راه دازت شهرين، راه تأثيرها على الحبوب وهو تأخير في الإنبات، تأخير في النمو عفوا، تأخير في النمو وجعل بأنه وصل عليها الوقت دابا الحبوب باش تسبل، ما بقى لها باس تسبل، وهذا الشي غادي تجر كل شي للناس غادي تهود كلها للمدينة، إذا ما كانت شاي الحكومة في جانب هذا الفلاح، راه غادي نرتقب مسائل مشاكلية ونظام التأمين الذي تكلم عليه السيد الوزير نتمنى أن يتعمم في المملكة كلها، لأنه كاين مناطق اللي ما كاين شاي فيهم هذا الشي ديال التأمين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. هل هناك من تعقيب، الأستاذ الشايب تفضلوا.

السيد المستشار محمد بن الشايب:

شكرا السيد الرئيس.

تعقيبا على جواب السيد الوزير، حقيقة هو مشكل كبير بزاف كما ذكره زملائي وحطه، المشكل ليس بسهولة بمكان، وإنما الوضع راه هو كارثة على الفلاحين وعلى قطاع الفلاحة وعلى بلادنا بصفة عامة، وبالتالي وجب معالجة المشكل بعمق، وهذا مشكل الحكومة ماشي ديال الوزارة لوحدها، لازم من الحكومة أنها تتخذ تدبير بعين الاعتبار وتعطيه العناية الكاملة لا قدر الله للعواقب الوخيمة.

جاء في كلام السيد الوزير بأن الصقيع لم يصب حقول الحبوب، بل بالعكس حقول الحبوب، بل بالعكس حقول الحبوب كان لها تأثير كبير من تلج الصقيع وخاصة حقول حبوب ذات الإنتاج الوفير المكثفة، لأن الصقيع منين كيطيح، ثلج كيطيح هذاك كيبقى الفدان مكثف، كيبقى الفوق هذاك كيتصاب الضرر. أما الفدان اللي كيكون يا الله في طور النمو باقي خفيف الثلج كيطيح كيوصل إلى الأرض ماكاين شاي الضرر، ولكن الحقول التي هي مكثفة كلها أصابها الصقيع، هذا للتوضيح.

ونجي للبرنامج الوطني كما في علمكم ؟ السيد الرئيس- إخواني المستشارين أن الحكومة أخذت على عاتقها أنها الجفاف هو ظاهرة طبيعية، وليس هيكلية وليس ظرفية، وبالتالي هناك برنامج وطني للتخفيف من آثار الجفاف وتنمية العالم القروي، بغينا هذا البرنامج عرف واحد الفتور في الفترة الاخيرة، لأنه هذه الظاهرة ظاهرة طبيعية على المغرب، أحب من أحب وكره من كره، وبالتالي لابد من معالجة بنيوية خاصة الحكومة لتساعد الفلاح لتجاوز هذا القطاع اللي هو غير منتبح وغير متمر نظرا للظروف القاسية، برنامج هو اللي خصو يتفاعل وبغينا السيد الوزير يعطينا البرنامج أين وصل،ما هي الاموال المرصودة إليه؟ ماشي نتسناو حتى يكون العام ناقص وعاد نبقاو نقلب وعاد نهود غادي يضيع علينا الوقت، نجيو للاعلاف اليوم دابا شهر مارس وشهر أبريل بأن بأنه الموسم يتضاءل وبالتالي البهائم طاحو في السوق والماكلا أغلات التبن أغلى، والحكومة ماخاسرة نفسها أنها ترفع الرسوم الجمركية على الشعير على الاقل، باقي الشعير اليوم كيخلص الضريبة على القيمة المضافة، إذن هذا من المساطير المعقدة ديال الحكومة التي لم تساير الظروف التي يعيشها الانسان فعلا التي يعيشها الفلاح.

كذلك نجيو للتأمين الفلاحي الذي جاء به السيد الوزير تأميم التأمين له دابا 7سنوات أو أكثر، نظام تجريبي ولم يفعل وطلب باش يتفعل خلال السنوات اليوم باقي ما وصلناشاي إلى 300.000 هكتار، علما أن كاين ملايين من الهكتارات بالمناسبة الفلاحين الذين مأمنين اليوم خصهم يتعوض لهم باش التأمين يأخذ مصداقيته ونزيد نوسعه، إذا ما تأمنوش وما تخلص شاي هذا العام ذيك 300.000 الذي كانوا أمنوا غدا ما غادي نلقاوها شاي، احنا بغينا نوصل إلى 5 ملايين و6 ملايين هكتارات احنا في خلال 7 سنوات باقين في ذيك 300.000 كتار يالله ماغطيناشاي 5٪ من المساحات والتأمين، إذن لابد من تفعيل هذا التأمين ولابد من تأدية رسوم التأمين هذه السنة... مسيتحقات التأمين وإذا ما تخلص التأمين وإذن القرض الفلاحي ما أعطى شاي الا للناس الا للناس اللي مؤمنين وبالتالي أن التأمين خصو يلعب دوره ينجي للاعفاء من الديون وليس الجدولة، لأن كاين هناك ديون ماشي ديون ديال هذه السنة لأن القرض مابقاشاي يعطي بلا تأمين، ديون مجدولة قديما، والتي لازالت تثقل كاهل الفلاح، وبالتالي وجب إعفاء هؤلاء الفلاحين، خاصة الصغار والمتوسطين من هذه الديون بالمرة، علاش؟ لأن الله غالب، وخى الجدولة، وخى تحييد له الفوائد مابقاشاي، تمسح له لاردواز ديالو وإذا جاء العام ناقص أصبح واحد من..... إذن باش نعطيو واحد السهم للفلاح باش عاود يخدم خص تيعنى من الديون ويلتجأ لنظام التامين باش حتى المؤسسات التكوينية ما تضيع شاي في أموالها، ولكن التأمين يكون فعال ما يبقى شاي هذا....على ذكر (باقي سؤال) نقطة السيد الرئيس إذا سمحتم، على ذكر السقي جاء في كلام السيد الوزير بأنه عندنا مليون هكتار في السقي، مزيان، ولكن بأي تكلفة لأن كله مسقي بالساقية وبالحوض، احنا هذا العام لو كان ذاك النظام ديال السقي التكميلي في عام لو كن وصلنا نربح واحد 5 مليون أو 6 مليون ديال القناطر، إذا زدنا قنطار إلى 2 في 5 أو 6 مليون هي

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

5مليون، إذا زدنا 10 راه هي 50مليون، لابد من تفعيل نظام ديال السقي التكميلي ونساعد بولوج المساطير ديال السقي، لأن ولوج مساطير ديال السقي، هي مساطير معقدة وبالتالي يصعب ولوج إلى السقي نظرا للمساطير المعقدة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. السيد الدرموني في إطار التعقيب.

السيد المستشار بلحاج الدرموني:

السيد الرئيس،

لأنه الان فصاعدا نتخذ به إجراءات مهمة وشجاعة وهو وضعية الفلاح الصغير والمتوسط، الفلاح المتوسط والصغير الان راه ما بقاشاي يمكن لهم يواجه القرض الفلاحي تماما، خصنا نشوف واحد الوضعية ديال هؤلاء الناس الذين وصلوا إلى سلف مثلا ديال 15 مليون أو ديال10 أو ديال 8 أو ديال 12اباش هنوا تدرس وضعيتهم وتيعفاو، لأنهم خصنا نخليو لهم باش يعيشوا وباش يخدموا، هذه الفترة هذه، اما إذا درناهم مع الاغنياء في ملف واحد، الأغنياء الحقيقة عندهم باش يدافع على ريوسهم، عندهم باش يعيش، عندهم وسائل ولكن هؤلاء الضعفاء، الفلاحين الصغار والمتوسطين هؤلاء هما اللي خصنا ننفع دابا وبواحد العجالة لأنه خصو مايأكل من هنا لواحد الشهر أو شهرين خصو مايأكل، ولهذا.... يوما يخدم، ولهذا الأغنياء اللي عندهم ملفات مهمة وضخمة في..... نكون واضحين وواقعيين مع أنفسنا، عندهم وسائل الابناك والقرض الفلاحي ربحوا الفلوس كثيرة، نشوف غير آخر السنة آش تيعطي من الارباح اللي عندهم، أرباح كثيرة، ونشوف مثلا مصاريف القرض الفلاحي المهندس تيتخلص بكو6 ديال الملايين، الموظف تيتخلص بـ 20.000درهم، وهذا ما معلموشاي باش يعاون واحد الفلاح الصغير والمتوسط، هذه المالية الكثيرة اللي تتمشي في التسيير، كيفاش ماغادي تطلع شاي لا نثيريس كيف كنقول احنا، الفائدة ديال الفلوس، وهذا البني اللي تيبنيو بأموال كثيرة كيفاش ماغادي تطلع شاي الفائدة ديال الفلوس واش هذوا جاؤوا يعاونوا الفلاح الصغير والمتوسط او جاؤوا باش يهلكوه، باش يربح معه الفلوس بـ12% حتى لـ 20%، كاين شي مرة تنحسب للقرض الفلاحي تيوصل لـ 20%صاريفه ديالو، ولهذا خصنا دابا اللي نفعه هو الصغير والمتوسط، أما الاغنياء راه عندهم الوسائل باش يدافع على ريوسهم، انا اللي تنطلب من منكم- السيد الوزير- باش تعمل واحد السياسة واقعية التي تنفع البلاد وتنفع أغلبية سكان البادية وهو ملف الصغار والمتوسطين، كبار راهم قادين يدافع على ريوسهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير هل.....

تفضلوا السيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة ?السادة المستشارين المحترمين- أعتقد أن موضوع الفلاحة ووضع الفلاحة هذه السنة يعني له من خطورة بمكان التي لا تجعل أن نتعامل معها الا.....

ولهذا حاولت أن أقوم بما يمكن أن تقوم بها الحكومة، هذه 50 عام ديال الاستقلال، عرفنا جفاف، عرفنا حكومات، كاين شي صندوق ديال التعويض اللي كيعوض بواحد، بواحد عندما تكون كوارث هناك تضامن وطني، عندما كان الجراد لم نطلب من المزارعين أن تحموا ضيعاتهم، بل كان تضامن وطني لمواجهة النقص في الضغط، في مواجهة التمويل لمواجهة الموسم المقبل، فالفلاح الصغير والمديونية ملف آخر، نحن نعالجه الان، فعلا البارحة في المجلسserveillant ديال القرض، نحن نواجهه وستتخذ إجراءات، لكن هناك 200.000فلاح الذين عندهم المديونية 8 quotidien المليار، ويعني هذه السنة عاد وقع هذا الشيء هذا، غادي نعالجه فعلا، لأن كاين حالات اللي خصها تعالج، ولكن راه ماخصناشاي نخلط واحد العدد الاجراءات، الجفاف سيعالج الصقيع سيعالج، بالتضامن الوطني والحكومة لا يمكن وحتى إن لم تكن في ميزانيتها ستتخذ جميع الاجراءات، إذا كان كيخصها توقف الاستثمارات ستتوقفها وتواجه الكارثة.

فيما يتعلق الضمان الضمان نتكلم، راه نتكلم على 300.000 بما أنه تنعرف بكل ماهو معروف في الضمان راه 100.000 هي اليوم التي هي منخرطة في الضمان، راه ما منخرطاشاي حتى 300.000 لأن الضمان مازال الناس ما اخذو لوشاي العبرة ديالو، وفعلا ماشي ضمان مقنع لهذا، قلت أننا أول من أولويات الاجراءات المدى المتوسط هو تعميم الضمان، في فرنسا التي نعطيها كمثال عندها صندوق التوازن وتطالب بحذف هذا الصندوق وبتعميم الضمان، لأن تعطى أمثلة أن الصندوق في أحسن الحالات لا يعطي أكثر من 10.000 درهم لكل ضيعة، اما الضمان ولو تدخلت الدولة لتخفيف واحد العدد ديال ليبريري فهو تيكون حقيقة ضمان حقيقي وملائم. وهذوا هما الاجراءات اللي احنا واخذين فيها الان وماخصناشاي تهول المواطن، الدولة هي التي تلتزم، والدولة والحكومة خصها تقف معه، احنا راه متفائلين، لسنا متشائمين إذا جاءت أمطار في شهر أبريل قلتها راه ما غادي تنقذشاي المغرب كله، لكن كاين مناطق خصنا نعرفها الان اللي مازال الزراع يا الله بدأ ينمو، كاين مناطق اللي يا الله الناس سالا والحرث هذه 8أيام وتنعرفها كلكم، راه ماخصناشاي نخلط ونقول بأن كل الشي راه مشى، نشوف الشاوية اشتوكة أو نشوف وادي أم الربيع ونقول راه المغرب كله هاكا، سينتظرو سيكون تدبير وستكون إجراءات التي ستتخذها الحكومة.

وشكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، نشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة. ننتقل إلى

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السؤال الموالي الاني الرابع الموجه إلى السيد وزير الصحة العمومية حول مرض التهاب السحايا menangiteللمستشارين المحترمين السادة: محمد الانصاري، محمد خليفة، الحاج الطاهر الفيلالي، عبد الكريم الناصري.

الكلمة للأستاذ الانصاري. تفضل أ الأستاذ.

السيد المستشار محمد الانصاري:

شكرا السيد الرئيس.

أختي المستشارة- إخواني المستشارين-

السادة الوزراء

إذا سمحتم هذا السؤال ديالي يتمحور الان حول مرض السحايا الذي هو بمرض menagite،إذ بدأت الصحافة الوطنية في الأيام القليلة الماضية تتكلم ومن جديد على هذا المرض وظهوره في بعض المناطق ببلادنا، أكيد أن تداول هذه الاخبار بدأ يقلق ويتولد عنه نوع من الهلع والخوف لدى الاوساط المغربية، وخاصة في الاوساط التعليمية و داخل المؤسسات التعليمية، وخاصة أننا نعلم جميعا أن هناك نقص كبيز في التجهيزات الطبية وخاصة في العالم القروي وعدم وجود لجن طبية متخصصة للتدخل السريع عند ظهور بعض الحالات. هذا لا يعني بطبيعة الحال أن السيد الوزير المعروف بحزمه وصراحته أن وزارته هي مكتوفة الايدي، لا نقول ذلك، ولكن رفعا لكل لبس أو التباس نريد أن نستغل هذه القبة وتواجد السيد الوزير لطمأنة الرأي العام الوطني، وخاصة أنه سبق له منذ سنة تقريبا ومن هنا أن أكد أن هذا المرض قد حد من تسجيل الاصابات بخصوصه بحوالي 400 إصابة، الا أن هناك منابر إعلامية تتكلم عن رقم كبير وكبير جدا. نريد أن نستمع إلى الاجراءات وإلى جميع التدابير التي اتخذتها وزارة الصحة من أجل مقاومة ظهور هذا المرض في بعض الاوساط وخاصة الاجراءات الاستعجالية لا نقول الوقائية ولكن تدخل بعض ظهور المرض وكذلك طمأنة جميع المناطق التي ظهر بها هذا المرض وخاصة الان في مناطق نتكلم عن مناطق ... عن الشاون وأنا جئت في الأمس من إقليم الراشيدية، ونتكلم عن إقليم الراشيدية الان الاوساط التعليمية عن ظهور وبعض الحالات. نريد السيد الوزير أن يخاطب الرأي العام لتصحيح الاوضاع بلغته الموعودة المطبوعة بالشفافية والوضوح ووضع الاصبع فوق الداء كما يقال وشكرا لكم.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار الكلمة الان للسيد الوزير للإجابة.

محمد الشيخ بيد الله

أشكر السادة المستشارين عن طرحهم لهذا السؤال حقيقة الكارثة وكأنها تولد

السيد وزير الصحة العمومية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أقدم الشكر للسادة المستشارين لطرحهم هذا السؤال، حقيقة في وقت بدأ الكلام فيه عن ظهور هذه الحادثة وكأنها تولد لأول مرة، بغيت نقول أولا أن هذا المرض السحايا هو مرض يأتي من بعض الباكتيريات المختلفة، وهذا الذي نتكلم عنه الآن يتم من إمكانيات مناخية التي نستضيفها في حياتنا اليومية لا تأتي من الهواء ولا من الضوء بل تتعايش معنا جميعا في حياتنا اليومية، وعندما تقع مشاكل إما مناخية أو انحدار طبقا للجماعية أو التغذية أو الضغط يمكن أن نسمي المرض ممرضة ماشي ممرضة pathologie، وهذا ما يقع في كل سنة، هناك احتدام من هذا المرض من اثيوبيا إلى السينغال ونحن فوق في إفريقيا، في المغرب العربي، إذن لبناء الصور photo، ونسجل كل سنة 564حالة مرضية من هذا النوع كلها متفرقة، هناك حالات في كل المناطق، ولكن ولله الحمد الآن أصبح الرأي الهام الوطني يتعايش معها، يواكبها يراقبها، وقد أصبح طبعا هذا شيء مهم جدا، نسجله بكل ارتياح وبارتياح عميق، تتابع معان وترصد معنا الحلات الوبائية طبعا هدفنا كلها فرادي، إلا في منطقة واحدة في إقليم شفشاون وبالضبط في دوار وهو دوار به مجموعة متكونة من أشخاص يعرفون بقدر الإمكان بقدر مابين ما يحتاج له السوق العام، وبالتالي يجب أن يعالج كأنها d'origine وهذا ما وقع فهناك أولا إمكانية كبيرة، هذا المرض بالاخص لأنه الان فيه A وBعندهم تلقيح 135 A.B.Y.X.W عندهم لا يمكن أن نلقح الجميع، عندنا يقع حادث في مجموعة مغلقة، نقوم بتلقيح جميع المجموعة، إن كان قسما، قسما ولكن لا نلقح جميع الثانوية أو المدرسة ان المؤسسة، فقط الناس الذين يتصلون اتصالا مباشرا مع المريض، ولكن في بعض الدواوير نعتبر ان العادة تجعلهم يتصلون بعضهم ببعض مما جعلنا نلقح في الشفشاون 10.000 شخص وتداوي 14.000 شخص، ولكن حالات تم تواجدها في مراكش في الراشيدية في الدارالبيضاء، في العيون، في الرباط يوميا لا نقوم الا برصد وتطبيق الحالات المضبوطة التي تم ضبطها، وهذا طبعا ما فهمت، أريد كذلك أن أقول أرصدة في جميع المناطق المغربية وتقوم برصد سنوي، ولازال منحدرات نراقب بها سنويا كل ما يقع بالصعيد الوطني، ونراها أنها ترتفع سنة 2002 تنحدر، وترتفع كذلك وعندما تنحدر، هذا يورى على أن التدخل كان سريعا وكان في وقته. أريد كذلك أن نقول أننا لا نعيش في بؤرة مغلقة، نحن نبلغ المنظمة العالمية للصحة بكل ما وقع في هذا الميدان بكل شفافية وبكل مسؤولية. شكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة الان للدكتور محمد الخليفة. فليتفضل.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد المستشار محمد الخليفة:

بسم الله الرحمن الرجيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

نشكرك السيد الوزير على هذه التوضيحات التي أدليتم بها فيما قبل، وارجع إلى ماقلتموه في الأول وهو أنه الظروف المناخية بطبيعة الحال هي التي تجعل هذا الميكروب يكون له فعالية وبائية لما تتهيأ له الظروف، فمثلا في مراكش نواحي التحناوت معروفة هي مدينة صغيرة قروية وفيها الثلوج، بطبيعة الحال هذه الظروف ديال البرد، ديال الصقيع واحد المجموعة ديال الناس تتغير وضعيتهم من الناحية المناخية ويكون عندها تاثير أن ذاك الميكروب الذي هو يوجد فيهم يصبح ميكروبا له ظرفية وبائية، لهذا- السيد الوزير- نحن من هذه الانطلاقة نريد يعني هذه La chaîneديال هذا الوباء نحددها، هو أنه المطلوب وهذا ومعنا السيد الوزير المحترم السيد الهروشي، كان يعطي واحد العناية خاصة فيما يخص les traitement ambulant ، يعني فيما يخص الوحدات المتنقلة التي يمكن لها أن تعطي في الوقت الذي نسمع بأن هناك وباء تتدخل حاليا، لأن هذا المشكل اللي بغينا احنا نحييوه في هذا الميدان ديال السحايا هو نحييد الخوف من الناس، الناس لما تيسمع أي مريض تيتولي عندهم واحد الخوف وواحد الهلع وبالخصوص في المدن القروية، وهذا هو السيد الوزير أنتم تعملون عملكم، نشكركم عن العمل الجدي، الموفق، ولكن بغينا احنا نزيد من هذه المسائل ونطلب من الجماعات المحلية أنها تكون عندها واحد مجموعة ديال المسائل ديال التنقل في ما يخص les ambulancesالكي لما تظهر شي حالة تنقل حالا، أولا باش يمكن لنا ندير تشخيص ونعرف آش من نوع وباش سمكن لنا أنديكلاريو déclaré هذيك العملية واش يكون التلقيح أو لا يكون التلقيح، على حسب النوع اللي هو...وكاينة في المختير، يعني السرعة، هذا الشي باش نحييد الخوف أو التخوف اللي عند المواطنين كلما وقعت شي حاجة، الآن في مراكش واحد مجموعة من الناس اتصلوا بنا، تيقولو لنا واش هذا التهاب السحايا واش ما غيضرلي شاي أولادي، أنا عندي واحد السيد كبير مريض في الدار... هذا عنده كذا،..... إلخ، في الحقيقة خص واحد النوع ديال التوعية.

السيد الوزير،

احنا نطلب منكم هو نزيد على هذا العمل، ولكن نزيده بالتوعية على طريق الاعلام يعني على طريق التلفزة وعلى طريق الجرائد ونفهمه للناس أكثر ما نعطيوهم واحد النوع ديال التخوف والخوف، لأن هذا هو بيت القصيد فيما يخص هذا menagite إذا اليوم مثلا غدا وانتم أعطيتمونا الاحصائيات 365إلى 400 والمسائل ها هي واضحة، بانه ماكاين شاي شي حاجة وبائية بمعنى الوباء، ولكن كاين ديسبوراسيك يعني مرة نلقاها في العيون ومرة نلقاها في الداخلة ومرة نلقاها في وجدة ومرة في طنجة.....إلخ.

فالناس كيخصهم يحييد من الفكرة ديالهم أن إما هذا المرض راه خطير أو غير خطير، هذا تيخص التوعية في التلفزة، وتيخص التوعية بين الناس، والجمعيات اللي كتكون جمعيات..... الجمعيات الان اللي هي متواجدة بكثرة ديال المجتمع المدني، يمكن لها تكون هذا هو عملها الاول، حتى نحيدوه ونعطيو الاطمئنان للإخوان المغاربة، وبالخصوص فيما يخص المجتمعات الموجودة في النواحي النائية وبالخصوص في الأماكن التي فيها البرد وفيها الثلج والمسائل التي عندها صعوبة باش يمكن لها تنزل للمستشفيات إذا وقعت شي حالة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السيد الوزير لكم الرد على التعقيب. تفضلوا.

السيد وزير الصحة العمومية:

ليس هناك أي تخوف بتاتا، لأن هناك مراصد منتشرة على الصعيد الوطني، والان تشتغل بالارنترنيت، والارنترنيت وتقوم برصد كل حالة، والتشخيص لا يمكن أن يتم عن طريق تنقل، لابد أن يكون هناك أخذ السائل النخاعي، وبالتالي هذه مسائل متخصصة يجب أن نثق في فريقنا التي تنتقل، تواكب، تراقب، ترصد وتقوم بإنذار الوزارة لكي تتخذ الاجراءات اللازمة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. ننتقل للسؤال الاني الخامس موجه أيضا إلى السيد وزير لصحة، حول وضعية الاطباء الداخليين والمقيمين للمستشارين المحترمين السادة: رحو الهلع، محمد رحال الزكراوي، محمد الزعيم، أحمد السوفاني، عبد الرحمان أوشن، العربي خربوش.

الكلمة للأستاذ

السيد المستشار: رحو الهلع

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هذا السؤال ديالنا، ديال فريقنا يتعلق بالطلبة الاطباء اللي كيدير الاختصاص ديالهم، اللي اتصلوا بنا هذا الأسبوع وطرحوا علينا مشكلتهم، فنطرحها أمامك الان، امام أنظاركم وأنظار الرأي العام الوطني باش نشوف أشنوهما الحلول اللي يمكن نلقاو لها.

هذه الفئة من الطلبة الاطباء تهم ما يقرب من 2000 طالب الذين يدرسون الان في اختصاص كلية الطب، هؤلاء الناس كلهم عندهم الدكتورة ديالهم، يعني دكتوراة في الطب، بحيث أنهم عندهم بكالوريا زائدة 8 سنوات يعني bac de suite هؤلاء الناس دوزوا مبارة باش يدخل للاختصاص، باش يدوز لاختصاصهم، ونجحوا في هذه المباراة، وأقبل ما يبداو يدرسوا ويتمرنوا في المستشفيات ديال الاختصاص

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

الدولة سنات معهم عقدة ديال 8سنوات على أساس أنهم من بعدما ينتهوا من اختصاصهم إما من بعد 4سنوات بالنسبة للطلبة الذين يزاولون دراستهم في الاختصاصات الطبية أو 5 سنوات فيما يخص اختصاصات الجراحية دارنا معهم العقدة باش من بعدما ينتهوا من اختصاصاتهم ويدخلوا كيخدم مع الدولة 8 سنوات، يعني هذه العقدة اللي دارتها معهم الدولة، ولكن في المقابل هؤلاء الناس لم يتمتعوا. باي حق، بحيث أنهم ماكيتسماوشاي وماكيدخلوشاي ضمن الوظيفة العمومية، لا من ناحية الاجرة كتعطاهم في السنتين الأولى 4700 درهم، ولكن تعطى لهم كتعويض ماشي كأجرة، يعني ماكيدخلوشاي في السلك ديال الوظيفة العمومية.

ثانيا لم يتمعوا بأي تغطية اجتماعية فكنلقاو الاطباء في هذه المستشفيات منهم الطلبة الذين كيسينوا التغطية الاجتماعية ولكن هم ما عندهم التغطية طبية والاجتماعية بحيث إذا أصيبوا بأي مرض الله وكيلهم، ثم كذلك حتى لما يتخرجون، هؤلاء الناس لما يتخرجون من بعد4 سنوات أو 5 سنوات يعني أن هذيك 4 سنوات و5 سنوات ماكتحسب لهم شياي في الأقدمية، في الوظيفة العمومية إذا بقوا في الوظيفة العمومية، زيادة على قضايا أخرى راكم كتعرفها ؟ السيد الوزير- بأنه الانسان لما يأخذ اختصاصه، يبقى الفرق بينه وبين الطبيب ديال الطب الذي معه في الوظيفة العمومية هي ما يقرب من 1600 و1800 درهم فقط، مهم هذه قضايا أخرى، هذا مع العلم بأن هؤلاء الناس بالطبع في هذه 4 سنوات وهذه 5سنوات يعني كيتعلم بالطبع هم يتكونون ولكن كيعمل في نفس الوقت كيعمل، الشيء الذي اضطرهم في هذه الايام الأخيرة كذلك باش يخوضوا اضرابات أسبوعية، وفي الاسبوع اللي فات كنظن كانت عندهم يومين متتاليتين ديال إضراب كيطرح هذه القضايا، ولكن المشكل الادهى من هذا الذي أردنا أن نطرحه أمامكم ؟ السيد الوزير- أن وزير الصحة السابق ووزير التعليم العالي السابق أمضوا على هذا القرار أو مشروع قرار من بعد يعني حوار وقع مع ممثلي هذه الفئة واللي حل يعني كانت في هذا القرار وفي هذا مشروع القرار، كان حل بعض المشاكل اللي كيطرحها، وهذا القرار كنظن أو هذا المشروع راه عندكم ؟ السيد الوزير- وماضيه لا السيد التهامي الخياري ولا نجيب الزروالي من قبل، ولكن لحد الساعة هذه من بعد 3 سنين، هذا القرار لم يطبق مع أننا كتعترف، كنعرف، كنظن أن هذه المسائل الاساسية بالنسبة لأية حكومة وأية إدارة هو أنه الاستمرار ديال الادارة، فكنظن الوزير أو 2 ديال الوزراء ديال الحكومة أمضوا على هذا القرار فكان على الاقل يتم تطبيقه أو يتحاور مع هؤلاء الناس حول القضايا التي يطرحها باش يمكن نشوف اشنو هما الطرق ديال تطبيق هذا القرار، هذا هو سؤالنا ؟ السيد الوزير- بالطبع لماذا لم يطبق هذا القرار؟ هل لديكم أي تصور باش هؤلاء الاطباء أو الطلبة الاطباء الذين يقرأون لا من الداخليين ولا من المقيمين يتمتعوا بأبسط الحقوق وأقل الحقوق ديالهم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل

السيد وزير الصحة العمومية:

بسم الله الرحمن الرجيم.

شكرا السيد الرئيس.

أريد كذلك أن أتقدم بالشكر للسادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال، وانتهز هذه المناسبة لكي أقدم الشكر لهذه الفئة التي تسدى خدمات جليلة في الجامعات، في المستشفيات الجامعية، طبعا عملا وبحثا واستشفاء، هذه الفئات، هي فئات مهمة جدا في الواقع هذه نخب، وكما تعلمون فهناك أفلام كثيرة على ميزان كامل في العالم، لأن كانت نحن تتعلم، تدرس، تحتك مع الواقع، لكي تتملك صلابة في العمل الاستشفائي، في العمل السريع، ومنذ سنوات زادت فئة أخرى هي المقيمين، ويمكن لهذه الفئة أن تلج إلى ميزان البحث والتعليم، زملاءهم الاخرون يشتغلون إما في الطب العام ومن أراد أن يتخصص فيؤدي ثمن التخصص، في السنيغال، في سويسرا، في انجلترا، في فرنسا، هذه الفئة طبعا لها حقوق، وهناك وضعية قانونية واضحة تنظيمها مقتضيات مرسوم رقم 2-91-527 الصادر في 15 ماي 1993، هناك حق في التعويضات، الفقرة 18 و27 و27 مكررة، الحق في الاجازة، شهر بأجرة، الحق في التمثيلية في اللجان التعليمية، الحق في التعويض، الحق في الاجازة عند الولادة، وبالتالي فهذه الامور منظمة أكيد أن هذه الفئة كباقي الفئات لها الحق أن تطالب بتحسين الوضعية، فالطبيب.... هذه مطالبة كما قلتم في تدخلكم باستمرار الطلبة، فالطالب هذه مرحلة انتقالية يمر منها بسرعة لكي يلج إلى مدارس أخرى أهم وارقى واهم جدا، وبالتالي هذه الصفة انتقالية يمكن أن تكون فيها طلبات لتحسين الوضعية، ولكن لا ننسى أن هذا الطبيب يتقاضى 4700 درهم شهريا وهو طالب وكنا نتحدث عن الفلاحين الذين لا يتخذون أي شيء، وان هناك الاخرون يتخذون 2000 درهم، وانا شخصيا أفتخر لأنني مررت من هذه المرحلة، وأختي زبيدة كذلك، وبالتالي لم يكن هناك قرار ولكن مشروع، هناك فرق كبير جدا بين القرار والمشروع المشروع لا يلزم هو مشروع un projet، وهذا المشروع طبعا يهم قطاعات أربعة، نحن طبعا لا نقول أنه يجب أن لا يطالبون بتحسين، ولكن يجب أن لايكونون حبيسي طلباتهم،

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله .

انا اتمنى ان لا يشقون في عقلهم، وبالتالي فعلا طبعا القرار موجود، نحن نتدارسه مع باقي مكونات الحكومة التعليم، تحليل القطاعات، المالية ونتمنى أن نجد حلا مرضيا للجميع . وفي الاخير أنا اعترف ان هذه الفئة تستحق أكثر من تشجيع ولكن في حدود الواقع .شكرا لكم

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للاستاذ رحال الزكراوي، تفضل آسيدي

المستشار رحال الزكراوي:

اذن ابدأ بالجملة الاخيرة ديال السيد الوزير .

انا قلت الغلب الله، يعني كاين هناك المسائل المادية كنظن،، كاين وزارة المالية هي التي ....كنظن ان هذه الوزارة المالية اصبحت كالشبح، يعني لم اعرف هل هي داخلة للحكومة ام غير داخلة في الحكومة ؟ ....

اذا كان هذا السيد الوزير المالية في الحكومة خصو يلتزم بالاشياء التي تلتزم بها الحكومة، وكنظن كاين المجلس الحكومة كاين مجلس الوزراء اللي من هذه الامور التي يمكن لها ان تطرح، لانه كنظن بان هناك السيد وزير الفلاحة اقبل او السيد وزير الصحة الان يطرح قضية المسائل المادية والعراقيل التي مع الاسف التي تطرحها وزارة المالية، فالسيد الوزير انتم اعترفتم بالدور الذي تلعبه هذه الفئة من هؤلاء الاطباء، وبالطبع .. وما كنظن شاي آ السيد الوزير من اللائق باش يمكن لنا نقارب ما بين فئات اخرى، كل واحد يلعب، كل واحد عنده حقوقه، وكل واحد يلعب في مستواه، يعني قارنتم مابين الفلاحين وقارنتم ما بينكم انتم اللي كنتم تتشدو 2000 درهم، ولكن دابا السنوات تتغير والعصور تتغير والحالات ... واش 2700 او اكثر ربما هذه 20عام و30عام ماشي هي 4000 و7000 ديال دابا، فهذا كنظن بان الاشياء الاساسية اللي كيطالبو بها هؤلاء الناس السيد الوزير يعني ماشي كثيرة بزاف، كيطلب بالاعتراف بهذه 4 سنين وهذه 5 سنين ديالهم باش تدخل في الاقدمية ديالهم، وبما انهم ..... ويتمتعوا بالاشياء الاخرى ديال التغطية الصحية والتغطية الاجتماعية إلى غير ذلك، لأنهم كما قلتم آ السيد الوزير وهذا بالطبع يحمد لكم انهم اعتراف بالدور الذي يلعبونه، هم راه كيتعلم ولكن في نفس الوقت راه كيقوم بدور، يعني ما غادي نطيح شاي بقيمة الاطباء ديالنا وباستاذتنا الذين يقومون بمجهود، ولكن في بعض الاحيان كتمشي للمستشفى كتلقى L' interne او le résident

ربما النظر لهذاك ... فخصنا نعطيوهم هذاك ..... وكنظن آ السيد الوزير اللي كنطلب منكم باش تفتح معهم حوار وتشوف .. ما كيطلب شاي بزاف، انا جلست معهم وماشي .... اللي كيطلب التغطية ديالهم الاعتراف ديالهم ب سنوات وبالطبع تشوف هذه القضية ديال التعويضات ديالهم هذه العامين باش يدخل بالسلك لانه راه هذه 5 منين اذا لم تحسب لهم في الاقدمية في الاخير في لاروتريت راه غادي يحس بها، ربما راه احنا كنتكلم على قضية لاروتريت، هذه ديال التقاعد راه كيحس بها، فخصكم آ السيد الوزير تتخذها بعين الاعتبار وتشوفهمناس فئة قليلة، ولكن كثيرة في .... راه كبيرة في عطائها وفي المجال مثلما قلتم السيد الوزير، اللي كتقوم به .شكرا

السيد رئيس الجلسة :

ننتقل إلى السؤال الموالي بعد شكر السيد الوزير على مساهمته، السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير التنمية الاجتماعية والاسرة والتضامن حول الجمعيات الخيرية ودعم المحسنين للعمل الخيري للمستشارين المحترمين السادة :

سعيد التدلاوي - الميلود عفوت - احمد الكور - احمد الدينوني - محمد السلامي - عبد السلام احدوش - محمد هلال - عبد السلام الودي فليتفضل احد السادة لبسط السؤال

السيد الميلودي

السيد المستشار الميلودي عفوت:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدة المستشارة، السادة المستشارين يعتبر العمل الخيري من الاهم الاليات التي تساهم بترسيخ التضامن والتكامل بين المواطنين المغاربة لذلك بدأ المغرب يؤكد التعاطي مع هذه الظاهرة الاجتماعية من خلال مساهمة المحسنين في احتضان اطفال مشردين والعجزة، ولذلك نطرح عليكم السؤال الاني ماهي الاليات والقوانين التي تتوفرون عليها بالضبط في تسيير هذه المؤسسة الاجتماعية ؟ شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار . الكلمة للسيد الوزير للاجابة على السؤال، فليتفضل السيد الوزير مشكورا

السيد وزير التنمية الاجتماعية والاسرة والتضامن: عبد الرحيم الهروشي

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيدة والسادة المستشارين المحترمين:

أشكر السادة المستشارين على هذا السؤال الذي يهم العمل الخيري الذي يندرج في اطار قانون 58 الذي هو قانون عام يهم الجمعيات ويهم الحريات العامة، معناه أن ما عندنا شاي قانون الذي يهم المراكز التي تتكلف بالغير . هنا لك مراقبة من طرف التعاون الوطني الذي يؤدي منح للخيريات، وهذه السنة التعاون الوطني راه تيقوم ب 250 افتحاص مالي، ولكن هذه المراقبة غير كافية، منذ انجاز الوزارة والزيارة التي قمت بها في عين الشق بتنسيق مع السيد الوالي والسيد العامل والتعاون الوطني، انعقدنا عدد كبير ديال الاجتماعات بعضيتنا ومع مكتب هذه الجمعية لاصلاح الوضعية، ولكن مع الاسف المكتب كان يرفض كل الاقتراحات تيتخبع، تيقول لك القانون ديال 58 المجلس العام ديالنا السلطات ليس لها الحق باش تدخل في التسيير ديالنا التعاون الوطني وقف المعاملة معه، اذن كنا في ازمة والحمد لله جاءت الزيارة

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

ديال صاحب الجلالة التي نقذت هذه الوضعية، وبفضل التعليمات الملكية السامية ذاك المكتب التوقف، واحد المكتب جديد دابا بدأ مباشرة في الاصلاحات الاستعجالية بتنسيق مع السلطات المحلية مع المجلس ديال الدار البيضاء مع الوزارة والتعاون الوطني، كذلك بفضل التعليمات الملكية السامية تهيأت لجنة وزارية باش تهيئ واحد القانون الذي يهم المراكز الاجتماعية التي تتكفل بالغير، بطبيعة الحال كاين بحث قضائي ومن جهتها الوزارة راها دابا تهيئ مخطط، عندنا دابا 14 مليون درهم ما بين الوزارة ومابين التعاون الوطني اللي مخصصينها للخيريات 500 خيرية، كذلك كاينة دراسة الشاملة التي سيكون عندنا نتائجها من دابا اسبوع، والنهار 26يوم اليتيم سنهيئ يوم دراسي حول المشاكل كلها التي تعاني منها الخيريات، ونتمنى ان المواطنين سيجندون مع اطفال الخيريات، راه كاين 500خيرية، جرد عدد كبير منهم، الحمد لله راهم في مستوى رائع اذن ماكيخصنا شاي يعني حوت كيف كنقول تخنز الشواري . وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا . الكلمة للمستشار المحترم سعيد التدلايو في اطار تعقيب .

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

بسم الله الرحمان الرحيم

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير

حقيقة في ردكم احنا بكل صراحة، هذا السؤال لا نسعى من ورائه لاديماغوجية ولا السياسة كما جاء على لسان السيد وزير الفلاحة سامحه الله، البرلمان هنا ما كيعمل شاي السياسة والديماغوجية لما كيوضع الاسئلة، لأن الناس اللي كلهم ناس مهنيين وعندعم المام بجميع القطاعات .

والسيد الهروشي بالخصوص كتعرف صراحته وصرامته وعمله الجمعوي ونشاطه، ونحن هذا السؤال قدمناه ليس لانتقادكم، بالعكس باش نشجعكم على عملكم، وفي كلمتكم جاءت كلمة مهمة، هو أنه من بعدما وقع ما وقع ستتم اصلاحات، اصلاحات بمعنى وقفنا وقلنا آسنو هذا المشكل، القينا الجانب القانوني يفتقر إلى معدات قانونية من اجل الجزر والمراقبة وغير ذلك الشيء الذي أعطى فرصة لبعض الناس سامحهم الله واليوم راهم نالوا جزاءهم راهم معتقلين، انهم يستغلون هذه الفرصة ويلعبون في اموال اليتامى والمعوزين بطريقة لكن، كيخصنا كذلك في اطار هذه الاصلاحات انكم .... نتمنى انهم يعطيكم سلطة مطلقة، وان هذه اللجنة الوزارية الان التي هي منكبة، تجي ويعطو للجنة العدل والتشريع داخل قبة البرلمان انها تساهم معهم لانه جل السادة المستشارين المحترمين هنا اما اعضاء في جمعيات خيرية أو رؤساء جمعيات خيرية، وبالتجربة يمكن ان يعطيهم عدد من الامور لتفادي هذه الانزلاقات الخطيرة . كذلك يجب على الوزارة او على الحكومة كاين بعض المحسنين، تيقول لك يجي عند رئيس الجمعية او عند مدير المسير، تيقول لي الله يخليك انا بغيت مثلا واحد البركة نعطيها وتمشي لواحد الجهة وما بغيت شاي. اسمي يبان ومابغيت حتى حاجة تبان، وكنطلب la nonima total هذه هي الفرصة فاين تيلعب هذوك الناس، وهذه هي المصيبة اللحلة، المحسن لايتكلم، وذاك العمل ماكيتدار شاي وذاك المدير كيدير ما بغى، ولهذا تيخصنا آليات باش هؤلاء المحسنين، هذه ارادتهم، اذن نفكر في حسابات بنكية هذه حسابات بنكية للمحسنين الذين يريدون ان يساهمون في المساجد، في المستشفيات، في المدارس، كل حاجة على حدة باش ما تتمشى .... منين كتقول له علاش ما تمشي شاي تدير un compte، تيقول لك غادي تطيح في la masse وذلك انا بغيتها تمشي لهدف معين وما كتكون شاي، اذن نحن نتمنى ان يكون لقاء معكم قبل ما تخرجوا هذه القوانين، ونستشير بعضنا البعض حتى تكون هذه الاصلاحات، هذه هي الاصلاحات، وتهنئ الرائد تلاول صاحب الجلالة نصره الله، اللي حقيقة اعطى دم جديد لمدينة الدار البيضاء ولا كلام الا على زيارة صاحب الجلالة نصره الله، اللي حقيقة اشفت الغليل ديال عدد من البيضاويين وعلى الحالة المزرية، كذلك نحن نتمنى مخلصين أن هذه هي النقطة السوداء اللي باقي ما فهمت شاي الحكومة في العالم القروي كذلك هو انه هناك يجب ان يكون اصلاح في السياسة الفلاحية ككل لانه التنمية القروية، انا لو كنت كحكومة وكوزير الاول، التنمية القروية لايمكن ان تخضع إلى وزير الفلاحة، خصها تكون تحت السلطة والرقابة ديال الوزير الاول، لان التنمية الفلاحية، التنمية في الصحة، وفي التعليم وفي التمدرس وفي السكن وفي غير ذلك، هل تتم الدولة في التنمية لها سلطة على وزير الصحة او وزير التعليم او وزير غير ذلك، لا، يجب ان يخضع إلى الوزارة الاولى حتى تكون له سلطة موسعة ويمكن أن يساهم في هذا التضامن الاجتماعي كذلك . و لهذا السيد الوزير نحن نشكركم مرة أخرى ونتمنى ان هذه الاصلاحات تكون في الوزراة اخرى وعلى رأسهم هذا سيتم اللي عندنا في وزارة الفلاحة كما قال السيد وزير الفلاحة منذ قرون وباقي في هذا خصنا اليوم نوقف ونعمل اصلاحات، نقول هذه الشي ما مشي شاي، وما مسير شاي، وما ناجح شاي، كنجيب الشعير وكتخييد الدعم وكميشي للبلبولة عوض مايمشي للفلاح، واحد عدد من الامور ومع كامل الاسف الوقت لم يسمح باش نطول، ونشكر مرة اخرى السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير هل لكم .. اذن باسمكم اشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة . وننتقل إلى السؤال السابع هو آخر سؤال آني موجه إلى السيد الوزير المكلف بتحسيس القطاعات العامة حول المغادرة الطوعية للمستشارين المحترمين السادة :

ادريس الراضي - احمد البنا - احمد التويزي

فليتفضل اللاستاذ الراضي

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

المستشار السيد الراشي:

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

الاخت والاخوة المستشارين

السيد الوزير

لقد حددت الحكومة اهداف عملية مغادرة الطوعية في حل اشكالية الاكتظاظ في بعض القطاعات الحكومية وتقليص كتلة اجور التي تثقل كاهل الميزانية العامة بنسبة تفوق 13 ٪. من الناتج الداخلي الخام ولقد راهنت الحكومة لتحقيق هذه الاهداف على مغادرة الموظفين الاشباح وكذلك الموظفين الذين يشكلون فائض في القطاعات التي تعرف تضخما في اعداد الموظفين

السيد الرئيس

ان هذه الاهداف المرسومة مهمة ولكن الحكومة قد تسرعت في تنفيذ اجراءات العملية للمغادرة الطوعية بدون قيام بدراسة تشخيصية تراعي خصوصيات بعض القطاعات الحيوية، بحيث أن هناك قطاعات مثل المياه والغابات الذي يسهر على تدبير ثروة وطنية يظل دائما في حاجة إلى تطوير موارده البشرية وتعزيزها بالاطر والكفاءات، وهذا القطاع يعيش خصاصا مهولا في الموظفين كما هو الشأن بالنسبة لقطاعي الامن، الصحة .

السيد الوزير

نعلم ان الحكومة قد شكلت لجنا قطاعيا لدراسة الملفات، الا ان هذه اللجن تبقى في اعتقادي لجان شكلية ما دامت لاتتوفر على معايير موضوعية لتحديد مواصفات المغادرة، ولعل الارقام التي قدمتموها للراي العام الوطني تؤكد ان نسبة 64٪. من الطلبات المقدمة كلها من الاطر والكفاءات العليا ذات التجربة والخبرة الطويلة، الا ترون ان ذلك هدر واستنزاف للطاقات الادارية وسيكون له آثار سلبي على اداء الادارة العمومية، وفي نفس السياق سجلت الفئات من السلم 1 إلى 5 نسبة ضعيفة لا تتجاوز 10٪.، وذلك راجع إلى نظام التعويضات الذي بني على قيمة الراتب، حيث تم تحفيز الاطر العليا بينما لازالت الفئات الصغرى متخفظة نظرا لهزالة التعويضات والتي لاتساعدهم على تحقيق حلم أي مواطن عادي بشراء مسكن اجتماعي على الاقل وهنا نتساءل الا يمكن ان يؤدي اقبال الاطر العليا وتحفظ الفئات الصغرى إلى اختلال التوازن بين الفئتين داخل الادارة .

السيد الوزير

يتبين من خلال ما سبق ان نظام المغادرة الطوعية يعرف ثغرات كبيرة قد تؤدي إلى عكس النتائج التي راهنت عليها الحكومة . الم يكن لديكم اختيار آخر يحقق نفس الاهداف مع تجنب المخاطر التي تهدد كفاءات الادارة المغربية على المدى المتوسط . وختاما زملائي الاعزاء .

السادة المستشارين وامام غياب المعايير نفترض ان كل الموظفين تقدموا بطلبات المغادرة، كيف ستعالج حكومتكم هذا المشكل ؟ شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير للاجابة على السؤال المتعلق بالمغادرة الطوعية .

تفضلوا السيد الوزير

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة : محمد بوسعيد

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيدة والسادة المستشارين المحترمين

أتقدم بالشكر للسادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال لأؤكد مرة اخرى على ان هذه العملية، عملية المغادرة الطوعية للوظيفة العمومية المسماة بالانطلاقة تعتمد على مبدأ ين اساسين اللي هما مبدأ الطوعية وموافقة الادارة بنوع من التوازن بخصوص التسريع او تسرعت الحكومة في هذا المجال الحكومة لم تتسرع لان هذه الطبعة الثانية من عملية قامت بها الحكومة في السنة الفارطة . اللي جاءت بها هذه الطبعة الثانية هي شموليتها واعادة النظر في تحفيزتها، هذه العملية نتحكم فيها تحكما مطلقا لان الطلبات التي تتوصل بها كل الادارة تتم معالجتها حسب معايير وضعت كل ادارة هذه المعايير طبقا لخصوصياتها وخصوصيات كل قطاع ووضعية موارده البشرية أعطى مثل قطاع التعليم اللي الان عاد ستجتمع اللجنة للبث في الطلبات، لانها ارتأت انه من أجل اصابة الهدف اللي هو محاربة التضخم الحاصل في بعض الفئات، يجب أن تعالج الطلبات بصورة شمولية لكي لا تفقد هذه العملية مصداقيتها ولا تتطور إلى اختلال داخل الادارة لكن لكل موظف الحق في ان يطلب أن يغادر الوظيفة العمومية وماشي باش يشري سكن اقتصادي اذا كان عنده بديل من اجل انطلاقة جديدة اخرى في حياته المهنية يمكن ان يقدم الطلب، لكن الادارة لها الحق ايضا في الموافقة او رفض هذا الطلب لانه كاين مصلحة شخصية وهذه ارادة شخصية لكل موظف أن يقدم الطلب، ولكن ايضا موافقة الادارة لابد حتى لا تنعكس هذه العملية بصورة سلبية على سير المرافق العمومية اما فيما يخص القضية التي تتعلق بالارقام التي ذكرتها السيد المستشار المحترم والتي تتطور من يوم إلى يوم، فسننتهي من العملية لتقديم الحصيلة، بالفعل هناك طبعا جاذبية لأصحاب الرواتب العليا، هذا .... ولكن الهدف من هذه العملية ماشي هو تصحيح الاختلالات في الاجور . الهدف من هذه العملية هو تصحيح الاختلالات كما ذكرتم السيد المستشار المحترم التضخم والاختلالات في توزيع الموارد البشرية.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

فلهذا الان السلاليم الصغرى كانت كتساين آش غادي ندير في هذه العملية من ناحية التعويضات، والان هناك إقبال ايضا من طرف السلاليم الصغرى واللي استطعنا نديره في هذه العملية انه من السلم 1 إلى 5 حنفنا ذاك السقف ديال 36 شهر فيما يتعلق بالتعويضات، هذا هو اللي جاءت به هذه العملية العملية طبعا واخذة مسارها، اللي بغيت هنا نذكر السيد المستشار والسادة المستشارين المحترمين أن هذه القضية ديال موظفي الاشباح، هذه العملية ليست لها علاقة بتاتا بالموظفين الاشباح، ومايسمى بالموظفين الاشباح، واود ان استغل هذه المناسبة لأفند ولاكذب كل الاشاعات التي راجت حول الارقام المتعلقة بهذه الظاهرة التي تمس ادارتنا، أن هذه الارقام التي ادلي بها في بعض الاحيان، لا أساس لها من الصحة ولا تستند على احصائيات علمية دقيقة وتعد من قبيل الاشاعات. الموظفين الاشباح الاجابة التي سطرتها الحكومة هو تفعيل مقتضيات النظام الاساسي للوظيفة العمومية وتحريك مسطرة المجالس التأديبية والطرد إذا تم ثبوت أن هناك موظفون شبح، وهذه العملية ليست لها علاقة بتاتا بالموظفين الاشباح، والحكومة الان تأخذ إجراءات..... تخوض في إجراءات من أجل ضبط هؤلاء الموظفين الاشباح ومطاردتهم وتطهير الادارة منهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. هل هناك..... أستاذ البنا في إطار تعقيب.

السيد المستشار أحمد البنا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بالفعل نحن من خلال طرحنا لهذا السؤال فهو ينطلق من غيرتنا على بلادنا، لأنه المغادرة الطوعية بكل صدق كنشوفها شملت يا الله القطاعات الحكومية، الوزارات، ولم تشمل الجماعات المحلية واش الجماعات المحلية، موظفين الجماعات المحلية هم ليسوا بموظفين أو ليسوا بمغاربة علما أن الجماعات المحلية هي التي تعرف الاكتظاظ، فكنشوف أن هذا الشي يا الله كيهم القطاعات الحكومية، إذن كيبان لنا من خلال هذه التفرقة ما بين الموظف داخل مؤسسة عمومية وموظف في الجماعة أن الحكومة ستعمل محسوبيتها وزبونيتها باش تعطي حق المغادرة الطوعية للأشخاص اللي بغات، لأنه هذا شيء سبق لنا طلبناه طلبنا أن خص يكون واحد القاعدة أساسية اللي احنا كنا ضد الفكرة أصلا، كهيأة سياسية وعبرنا على هذا الشيفي مداخلتنا خلال مناقشة القانون المالي، عبرنا وقلنا بأنه راه غادي توقع كارثة أن الأطر المهمة ستغادر وغادي تدير المغادرة الطوعية وغادي يبقاو غير الموظفين اللي ما مولفين شاي يعطيو للإدارة المردودية.

إذن كاين عندنا تخوف آخر واللي سمعنا ونحن واثقين منه، أن الموظفين الاشباح مازال لم يتم إحصاءهم، رغم أن الجرائد قالت، كل آش كيقول فالارقام نحن نؤمن بالأرقام التي كانت كتجيب الدولة، اللي كتصرح بها الحكومة، ولكن هؤلاء الموظفين الاشباح راه دفعوا طلباتهم، وسيستفيذون بحالهم بحال الموظفين اللي هما عملوا مدة 15 أو 20 سنة، أو 25سنة هما كانوا أشباح، وغادي يشد أرقام خيالية، علما أنهم كان عندهم مناصب، لأنه آباؤهم في المعروف كانوا سلم 10 وسلم 11إذن سيأخذون مبالغ خيالية، وهذا هو التخوف اللي عندنا، وسيصبحون مستفيدين يا الله الناس اللي هما عندهم باع طويل باش هم يمارسون الموظف الشبح. أما فيما يخص الجماعات المحلية، راه كيخص نفكر جميعا، لأنه الاشكالية اللي كاينة في الجماعات المحلية وراه هو وجود عدد كبير من الموظفين، وكيعرف هذاك الشي اكتظاظ كبير فيخص الدولة تخصم في الجماعات المحلية لأنهم بحالهم بحال جميع الموظفين. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس (رئيس الفريق) السيد الوزير لكم رد على التعقيب. تفضلوا.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

غير نقطتين. إذن الحكومة أصابت حين جاءت بهذه العملية، لأن الاجابة الصحيحة، هي إشكالية الاكتظاظ والسيد المستشار المجترم يدعو إلى توسيع هذه العملية إلى الجماعات المحلي، والان نشتغل من أجل أن توسع هذه العملية إلى الجماعات المحلية، علاش مادخلت شاي في العملية الأولى، لأن كما تعلمون الجماعات المحلية يعني مستقلة وعندها ميزانيتها أما هذه تتمشي من الميزانية العامة، ولكن سنشتغل من أجل فتح المجال، طبعا لكل جماعة الحق في فتح العملية أو عدمها، وإن شاء الله سنأتي بجديد في هذا الميدان، اللي بغيث ناكد عليه واللي هنا بزاف ديال تساؤلات، هذه العملية لن تؤدى لا إلى كارثة ولا إلى أي شيء، هي عملية إيجابية بالنسبة للإدارة، وحتى هذا الشيء ديال الاطر الذي نتكلم عليه عن أي إطار تتكلم، لأنه الان الادارة المغربية أكثر من 46%من الموظفين مرتبين في السلاليم 10--11 وما فوق، أو ما يعرف بالاطار، نصف الادارة المغربية إطار، لكن إذا كنا نقول بأنه فعلا هناك كفاءات، فهذا أعتز به، لأننا نعترف أخيرا أن في الادارة كفاءات، ولكن هذه الكفاءات راها فعلا موجودة وكما قلت كل قطاع يبث في الطلبات بكل مسؤولية وبكل شفافية، لأن الهدف الاسمى من هذه العملية هو تهوية الادارة، لكن عدم زرع اختلالات في سير المرافق العمومية. شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، انتهينا من الأسئلة الآنية وننتقل إلى الجزء الثاني من جدول أعمال هذا المجلس لمعالجة بقية الأسئلة وعددها 14، تتعلق بالفلاحة والصحة والتنمية الاجتماعية وتحديث القطاعات العامة. والشؤون الخارجية والطاقة والمعادن. وسنواصل عملنا مع السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري ولديه 5 أسئلة. السؤال الاول في هذا

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

المجال يتعلق بشركتي صوديا وسجيطا للمستشارين المحترمين السادة: عمر اجمايلي- خالد العلمي لهوير- محمد المرس- محمد العشاب- عبد المالك أفرياط- محمد الاشقر- محمد الدعيدعة- مصطفى اشطاطبي- أحمد الزايدي- الادريسي عمر- محمد بورمان- أحمد أخميس- الكلمة لأحد المستشارين لشرح السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار: محمد الدعيدعة.

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية لابد ما نتقدم باسم الفريق الكونفدرالي بملاحظة أساسية وسبق أن تقدم فريقنا أي الفريق الكونفدرالي بمجموعة من الأسئلة الشفوية الآنية والعادية ذات أهمية وتمس قضايا كبرى، لكنها لم تبرمج بعد، ونحن في بداية الدورة مما يجعلنا نتساءل ونستغرب لهذا التعامل الذي يمس بقيمة وأهمية الأسئلة حيث تفقد أهميتها، وكمثال على ذلك هذا السؤال الذي نقدم اليوم حيث وضعناه منذ شهر أكتوبر من السنة الفارطة.

السيد الوزير،

انطلقت يوم 25 أكتوبر السابق عملية طلب العروض المتعلقة بالكراء 208 من الضيعات الفلاحية التي كانت تسير من طرف شركتي صوديا وسوجيطا والتي ستشمل مساحة تقدر ب56.000 هكتار كشطر أول ضمن هذه العملية، وذلك في إطار سياسة الدولة الهادفة إلى التخلي عن الإنتاج الفلاحي المباشر واستقطاب الاستثمار الخارجي والمساهمة في حل المشاكل والديون المزمنة لشركتي صوديا وسوجيطا التي بلغت في نهاية سنة 2003 ما يناهز 2 مليار ونصف درهم، دون احتساب قيمة المبالغ المستحقة الناتجة عن الكراء لفائدة الدولة خلال مدة استغلال هذه الاراضي من طرف الشركتين، ونظرا لما تكتسيه عملية الشراكة بين الدولة والخواص بخصوص هذه الضيعات من أهمية قصوى على مستوى حجم الاستثمارات أو المشاريع المزمع انجازها وكذلك مناصب الشغل التي سيتم إحداثها أو ما ستدره هذه العملية من مداخيل لميزانية الدولة تقدر ما بين 100و80 مليون أورو، بالاضافة إلى الانعكاسات الأخرى على مستوى تحديث القطاع الفلاحي بشكل عام وتدبير عقلاني للأراضي الفلاحية التابعة للدولة، الا أنه يلاحظ السيد الوزير المحترم أن هناك غموض يكتنف هذه العملية، ويتجلى ذلك في:

1 – من هي هذه الجهة التي ستكلف بالاعلان عن طلب العروض. هل وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري؟ أم وزارة المالية والخوصصة في شخص مديرية الاملاك المخزنية باعتبارها صاحبة الملك العقاري للضيعات التي ستنوي الدولة ايجارها للخواص،

2 - من سيشرف على تهييء عقود الايجار واستخلاص المداخيل.

3 هل سيتم التنصيف في دفتر التحملات ضمن مجموعة من الشروط والمؤهلات التقنية والمالية على العقوبات والفوائد التي ستتم في حالة التأخير عن أداء واجب الايجار لسبب من الاسباب او الاخلال بأحد بنود دفتر التحملات، ومن هي الجهة التي ستتكلف بذلك.

4 - ما هي الإجراءات العملية والتنظيمية التي ستقومون بها لضمان الشفافية والنزاهة بخصوص طلبات العروض وإعلام الفائزين.

هذه السيد الوزير جزء من الاسئلة التي نود أن تجيبوننا عليها تنويرا للرأي العام الوطني والخارجي لإحاطة هذه العملية المهمة بكل الضمانات اللازمة لإنجازها في أحسن الشروط والظروف. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال. فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري: محمد العنصر

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية الاشارة إلى أن هذا الموضوع قد سبق لي وأن تدارسته مع هذا المجلس الموقر في عدة مناسبات سواء تعلق الامر بالاسئلة الشفوية أو خلال الاجتماعات اللجنة البرلمانية المختصة، وللتذكير فإن إعادة هيكلة الشركتين اعتمدا الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص الوطني أو الاجنبي والشكل المتفق عليه في هذا التشارك هو اعتماد الكراء لفترة طويلة نسبيا لأن ليس الان هناك إمكانية لبيع الاراضي سواء للمغاربة أو للخواص، إذن سيكون كراء، وفعلا لاحظنا أن الاراضي يمكن المكترية الفلاحية المكترية الان من طرف الدولة تتم لفترات 3 سنوات، وعلى أبعد تقدير 5 سنوات يعني متجددة وهذا الا يؤمن الاستثمار، فلهذا ستكون المدة أطول وقد تصل إلى 17 سنة وفي بعض الحالات إلى 40 سنة حسب بطبيعة الحال نوعية المزروعات. ومن أهم المعايير التي وضعت في دفتر التحملات التي يجب أن تراعى وهو التأطير المهني للمشاريع وهو مستوى الاستثمارات المرصودة للمشاريع وعدد المناصب الشغل المزمع إنشاؤها، لأن هذه ليست عملية كراء أراضي، بل كما قلتم عملية الشراكة أي فيها نوع من المراقبة على الاستغلال وعلى التنمية الفلاحية ليس كفترات السابقة عندما تكتري أو تؤجر الدولة أرض، فالمكتري يمكن أن يشتغل كيفما يشاء على أساس أن يؤدي الكراء. وقد انطلقت فعليا عملية الشراكة هاته منذ تاريخ 25 أكتوبر، وسبق ذلك عقد ندوة صحفية في 19 أكتوبر، وتم وضع دفتر التحملات وطلب العروض عن طريق الدولة، وكانت هناك عدة زيارات إلى الدول الأجنبية، وكانت كذلك عدة اجتماعات داخل المغرب لتبسيط جميع الشروط والتوضيحات والتفسيرات التي كانت ضرورية، وقد قامت وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري فعلا بإعلام عن طلب

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

العروض كما قلت بواسطة شركة صوديا، لأن هنا هناك كذلك الشراكة ما بين الاملاك المخزنية المالكة للأرض ووزارة الفلاحة التي يجب أن تكون هي المتتبعة لالتزامات المكترى حتى لا يكون هناك خلل في الالتزامات التي التزم بها.

فيما يخص هي عقود إيجار واستخلاص المداخيل فيجب الاشارة إلى أن العقد سيبرم بين الدولة من جهة الممثلة في شخص وزير الفلاحة ووزير المالية والمكتري.

أما استخلاص مبلغ واجبات الكراء السنوية فسيناط في السنة الاولى بالخزينة العامة للمملكة وبصندوق القابض لكل اقليم في السنوات الموالية وعن فسخ العقود، فأشير إلى أن طلب العروض واتفاقيات الشراكة التي كانت ضمن دفتر التحملات التي ستصيبها اتفاقية ستبرم ما بين الخواص والدولة، فاعتمد عدة حالات لفسخ العقود مثلا عدم أداء واجبات الكرائية.

– عدم إنجاز الاستثمارات المتفق عليها في المواعد المحددة لذلك.

– التخلي عن استغلال جزئيا أو كليا.

– عدم احترام الصيغة الزراعية أو الزراعات الصناعية للاستغلال، وهذا كل ضمانة أخرى وهو كاين واحدcautionعيال 10٪ ديال الاستثمار التي ستكون موضوعة كذلك لدى الدولة.

– أما عن الاجراءات العملية والتنظيمية التي سيتم القيام بها لضمان الشفافية والنزاهة في اختيار المشاريع، فأعتقد أن كلكم تتبعتم كل ما قمنا به بواسطة الانترنيت، بواسطة الندوات، بواسطة زيارت في عين المكان، والاحسن دليل على هذا هو أن طلبات الدفاتير بلغت 1230 دفتر منها 171أجنبي والعروض التي توصلنا بها إلى غاية 7 أبريل الذي هو اليوم الاخير بلغت 630 طلب منها 70 للأجانب.

– وتجدر الاشارة في الاخير أن عملية فحص هو دراسة هذه العروض، سيتم فتحها في جلسة عمومية لدراسة الملفات الادارية المقبولة وسيكون هناك فحص تقني سيدوم 4 شهور بواسطة لجنة مكونة من عدة وزارات منها الفلاحة، منها المالية، الداخلية، التجارة والشؤون العامة، تحت إشراف السيد الوزير الاول. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير هل هناك من تعقيب .

الكلمة للسيد المستشار: محمد الدعيدعة

استمعت بامعان التوضيحات التي أعطاها السيد الوزير فيما يخص الجواب على سؤالنا لطمأنة المستثمرين المغاربة والاجانب على طبيعة المخطط برمته، ومنهم الطبقة العاملة في جزء كبير الذي لم يأت في مواد المخطط الاجتماعي ومواد التحملات، الملاحظات التي عندنا ؟ السيد الوزير على أرض الواقع أو أن هناك تأخير كبير في المخطط برمته بعد ذهاب تطويع جزء كبير من الاطر والمسؤولين، الشيء الذي أثر وسيؤثر على الضيعات، لأن هذه ماشي معامل، هذا نبات وأشجار كاين مشكل ثاني ماتيبقى من الاراضي التي أعطت ... تحمل اسم الخدمة العمومية، في اطار الشراكة مع سوجيطا، لم ينطلق بعد المخطط وأثر على الشركة برمتها، وعلى فرص الشغل وصل به الحد عدم الوفاء الشركة بأداء أجور العمال الرسميين والمؤقتين، كاين طبيعة هذه اللجنة، سمعنا ونسمع كما قلتم هذه التخمينات، لكن نسمع للمستثمرين المغاربة لما يتصلون مباشرة لأخذ دفتر التحملات، هناك بعض الشروط التعزيزية، ما كيكون شاي التعامل لا مع المغاربة كيف، كيف ولا مع مثل الصيغة التي يتعاملون بها مع الاجانب، هناك شروط تعزيزية فيما يخص اقتراحات اللجنة المكلفة، من باب النزاهة والشفافية والمصداقية وضمان النجاح لهذه العملية يجب ان تتاح الفرصة والحق للجميع، كاين مشكل الضمانات كما قلتم السيد الوزير هنا تجارب سابقة لا في القطاع الفلاحي ولا غيره، هناك مجموعة من الضيعات التي سبق أن استفاد منها الناس والان هي في حالة افلاس، ولا نتمنى أنه يمس هؤلاء والدولة والحكومة عاجزة على استرجاع هده الضيعات، الناس الذين احذوها ليسوا فلاحين، لا علاقة لهم بالفلاحة، محال شاي واش كيخلص هذاك الكراء المرتب عليهم، كاينة حقوق.... إذن طبيعة هذا الشيء وهذا الشيء ديال التتبع أولا ديال إعلان الفائزين بهذه الضيعات، مصداقية -cau tion كما قلتم، واش حقيقة الذي سيقال سيعمل على أرض الواقع نظرا للتجارب السابقة اللي ماتدار شاي هذا الشي.

كاين مشكل طبيعة اللجنة، طبيعة اللجنة اللي غاذي تدير التتبع ما بعد عملية الكراء والوفاء بالالتزامات، مايمكن شاي نسمح لبعضهم يجي اللي هنا ومن المغرب ويمشي بحالو سالت، وقع في ليصانص ووقع في ايكوز "ecose" سبئات الذكر.

كاين بعض العمال القاطنين في الضيغات أو بجوار الضيعات من عهد الاستعمار ما مصير هؤلاء العمال، في شكل دواوير وباش ما يتخلق شاي لأي المستثمر نزاعات هذا راه موجود على أرض الواقع، خص الحكومة تنظر فيه، لأنه سيشكل نزاعات مستقبلية وقنابل موقوتة لا قدر الله نزاعات مستقبلية لأي مستثمر مغربي أو اجنبي غادي يقول لهم أنه كاري ألرض كلها ، ثم عندي شاي موجود في الخريطة، كاين تسوية هذه الوضعية، كاين تسوية بعض الملفات التي بقيت من الملف الاجتماعي حوالي 30حالة والضمان للعمال والاطر المحتفظ بهم، لمصلحة الشركة ومصلحة الدولة، انه يبقاو بحقهم يتمتعون لا الذين سيبقون مع الدولة ولا للذين سيمشون للخواص بنفس الشروط ديال ذهاب التطويعي أو ديال الملف الاجتماعي برمته. كاين هذا.... تذاكرنا على الموجودين في الضيعات، باش نتفادى هذا الشيء، خص انطلاق هذا مسلسل الخدمة العمومية لأنه أثر على فرص الشغل بشكل كثير وخلق نزاعات.

واعدتمونا السيد الوزير كم من مرة داخل البرلمان وخارج البرلمان بالحوار مع ممثلين النقابيين،في هذا الملف وفي ملفات أخرى يمكن باب

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

وزارة الفلاحة عارف أكبر عدد ممكن من الاعتصامات والاضرابات وحجم الوزارة وحجم مشاكلها هو يتطلب فتح حوار عاجل، واعدتمونا به، خص الوفاء بالالتزامات، والوعود التي أعطيتمونا لأنه هناك عدد الانتظارات، هناك إلحاح من طرف ممثلي جميع النقابات الموجودة في القطاع، نطالب من هذا المنبر أنه استماع لممثلين النقابيين من أجل تدارس جميع المشاكل المطروحة في الوزارة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

أود فحسب أؤكد مرة أخرى أن فعلا هذه العملية لا مقارنة لها مع عملية الكراء المحض، هناك دفتر التحملات فيه عدد من الالتزمات لا من طرف المكتري ولا من طرف الدولة، ومن بينها الاحتفاظ بالعمال الذين هم الان يشتغلون في الضيعة لم يختاروا المغادرة الطوعية بعد، وكان هذا باتفاق، واتفاقية التي وقعت مع جميع الممثلين للمركزيات النقابية الممثلة في هذه الشركة، هناك كذلك تتبع لأن هذا بحالو بحال صفقة عمومية ودفتر التحملات رهن إشارة العموم والاتفاقية كذلك ستكون على مرمى ومسمع الجميع، وسيكون تتبعها مرحلة بعد مرحلة، ما اعتقد أن هناك تخوف من هذا الباب، سيبقى بطبيعية الحال الجزء اللي هو باقي عند سوجيطا اللي هو الخدمة العمومية للبذور، فمرتبط بهذه العملية فعلا يعرف بعض المشاكل المادية ولكن لأنه مرتبط كذلك بهذه العملية التي ستخلصه من المشاكل المادية وستكون فيه الانطلاقة كذلك جيدة إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. إذن ننتقل إلى السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول إدارة المحافظة العقارية بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة:

بوشعيب هلالي، عمار عبد الفتاح، أحمد السينيتي، عبد الله خنوفة، عبد الله أبوزيد.

فليتفضل السيد بوشعيب الهلالي لطرح السؤال.

السيد المستشار بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس،

الاخت المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

المحافظة العقارية هي إدارة على صعيد التراب الوطني، وهي الادارة التي لها علاقة مستمرة مع جميع المواطنين، ولها علاقة مع القضاء، ولها علاقة مع المستثمر في سياسة الاستثمار ولها علاقة كذلك مع الاجانب في بعض الحالات، بحيث هي إدارة مستمرة العلاقات في المصلحة العقارية والمشاكل العقارية، الا أن نظام التبليغ للسيد الوزير المحترم ومن باب الاعانة وضعت هذا السؤال نظرا للشلل الذي أصاب كثيرا من الادارات التابعة للمديرية العامة أو المحافظة العامة على الصعيد الترابي من إضرابات ومن كيفية مستمرة التوقيف عن العمل في يومين من الأسبوع أو 3أيام من الأسبوع بحيث هذه الاضرابات المستمرة أظن على أنه لم تعرفها إدارة أخرى بكيفية مستمرة كما عرفتها إدارة المحافظة العقارية، والان في هذا الاسبوع الذي يمر أعلن كما هو العادة على إضراب يومين أو 3 أيام في الادارة هذا الشطر الاول من السؤال. ما هو رأي السيد الوزير بالنسبة لسبب الاضرابات، نحن مع حقوق الموظفين المشروعة في هذه الادارات، ولكن كاين الشطرالثاني الضرر الحاصل لجميع المغاربة داخل المحافظات العقارية من استقبال ومن رشوة ومن فوضى داخل إدارة المحافظة العقارية، لا في الاستقبال وكثير من الادارات دخلت على نفسها بعض الاصلاحات وبعض التنظيم داخل الادارة في استقبالاتها، الادارة المحافظة استمرت الفوضى بشيء كثير من الورث الاستعماري ديال هذه الادارة، وفي الحقيقة هو أن المواطن وهذا شيء نعرفه جميعا هو أن المواطن لما يتوجه إلى إدارة المحافظة العقارية يجب أن يهيئ نفسه ويتفهم نفسه بين قوسين باش يكون مستقبل... باش يستقبل وباش يمكن له يدوز طلبه في الوظائف التي هي مطلوب منه في جميع الحالات، بحيث الرشوة في كثير من إدارات المحافظة أصبحت مفضوحة، هل من حماية المواطنين من هذا التعامل اللي ما خص شاي الادارة العمومية تكون تعرف به ولا العلاقة ديال الادارة بكيفية عامة. هذا الشطر الثاني.

الشطر الثالث هو أن إدارة المحافظة العقارية ما كاين شاي مسؤول الذي ينظم العلاقة ما بين المواطنين وبين الادارة، ولهذا فالسؤال كما قلت في الاول، هو عمل تبليغي السيد الوزير المحترم، واتمنى أنا شخصيا بما اعرفه من السيد الوزير ان يتوجه إلى هذه الادارات بشيء من الاصلاح وبشيء من المراقبة لأنها في محلها ونتمنى الخير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة لكم السيد وزير الفلاحة والتنمية والصيد البحري. فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار.

السادة المستشارين. السيدة المستشارة المحترمة فلا بد من التذكير أن إدارة المحافظة العقارية التي كانت إدارة كمديرية تابعة لوزارة الفلاحة، قد تحولت بموجب قانون صادق عليه البرلمان إلى مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي منذ يناير 2003، ويهدف هذا التحويل إلى إصلاح الهياكل العقارية وعصرنة منهج العمل وتطوير الوسائل وتأهيل الموارد البشرية في إطار رؤيا جديدة، قوامها

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

أن تكون هناك استقلالية، وامكانيات متاحة للإسراع بالعمليات، وكذلك بإنجازها في أحسن الظروف، ولكن كان لابد لمواكبة هذا التجول أن تراعى مصالح العاملين بهذا القطاع أوضاعهم المالية والمهنية ومن أجل هذا كان ضروري أن يكون هناك قانون أساسي يختلف عن القانون الاساسي للوظيفة العمومية الذي تتعامل به هذه المؤسسة إلى يومنا هذا. وكانت هذه الدريعة التي اتخذها عدد من الموظفين بشن عدة إضرابات ولقد تمت إحالة الصيغة أو مشروع هذا القانون الاساسي إلى الوزارات المختصة منذ انعقاد أول مجلس إداري أي منذ أكثر من سنة الان. وانتهى العمل، يعني انتهى العمل وتم الاتفاق مع وزارة المالية وتم كذلك بسط هذا القانون الاساسي على العاملين في الاسبوع المنصرم، ويبدو أن هناك تفهم وتراضي شامل ويبدو أن اليوم ؟ أنا مازال ما شفتهاشاي- حتى في الصحف هناك إعلان عن وقف الاضراب.

أما العودة إلى الاشكاليات التي طرحها السيد المستشار المحترم فنقول بالنسبة للإضرابات فنحترم في الحكومة كما تحترمونه كذلك حق الاضراب، لكن بالطبع لا يجب أن يكون هذا الاضراب إضراب يضر بمصالح المواطنين، فالان بعد استنفاذ المبرر على أساس الذي كان القانون الاساسي فبطبيعة الحال ستتخذ الادارة والحكومة مسؤولياتها أمام المساس بمصالح المواطنين.

النقطة الثانية التي أشير إليها قضية الرشوة، بالفعل أنا أتمنى أن تصلنا بعض الحالات من هذه الحالات، انا لا أنزه أي كان، لكن أريد أن يلتجأ إلينا من كانوا ضحية هذه المعاملة أو يقولون أن هذه المعاملة موجودة يتجهون إلينا وبشيء من الشكاوي وسنقوم باللازم، ويمكن أن أقول أن خلال هذه السنة، وهذا شيء اتبعتموه كلكم أن بعض الاضرابات كانت لأن كانت هناك عقوبات لعدد من المحافظين وكانت انتقالات في عدد من المحافظين وإبعاد عدد من المسؤولين من المهام نظرا حتى لا يكون هناك هذا المساس، أعتقد أن هناك صرامة، هناك توجه للحفاظ على نزاهة الادارة، لكن لا يمكن أن نكون وراء كل معامل أو كل معاملة، يجب كذلك على المتعاملين مع هذا القطاع أن يدلو بشكاويهم.

أما الجزء الثالث من السؤال أعتقد أن المحافظات كلها لها مسؤول، كلها فيها أناس مسؤولين، صحيح أن الان لأن المحافظة راه تكلمنا عليها مرارا هنا، أن النظام المغربي حتى ولو لم تكن الاضرابات، حتى ولو لم تكن أي عمل مشين يتطلب وقت، لأن اختارنا النظام الذي يضمن حقوق التحفيظ، عندما يكون هناك التحفيظ ويكون هناك الرسم فتصبح الضمانات موجودة لدى المالك، فهناك دول أخرى اختارت شيء آخر ونظام le cadre; les matriculatrion يعني تيدير واحد البلان واحد العقد اللي يتحدد الارض ولكن ما تيشد الضمانات الكافية، هذوا من المور اللي احنا الان سايرين كذلك فيها بهذا التحويل وبهذا الاصلاحات لنبقى محافظين على ضمان الحقوق وفي نفس الوقت بالاسراع شيئا ما بالاجالات وبالطعون وبالتعرض أمام المحاكم، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب. تفضلوا.

السيد المستشار: بوشعيب الهلالي

السيد الوزير،

لقد استمعنا إلى جوابكم، وانت مشكور على أفكارك الجديدة فيما يخص بعض الاصلاحات، إنما في إدارة المحافظة كانت وراء من يقول على أن لما يضع الانسان قدميه في أرض المحافظة يجب عليه أن يفهم ما يفهم، هذا هو الضغط الحاصل والضرر الحاصل بالنسبة للمواطنين اتجاه كثير من الموظفين في المحافظة العقارية، ولهذا راه من الواجب حماية المواطنين لأن الناس أمام هذا الضغط ديال مصالحهم المؤكدة والمستعجلة استسلموا لهذا.... لأن ما كاين شاي من يحميهم، احنا رجاؤنا في السيد الوزير الذي له علاقة بالمناطق القروية والمناطق الحضرية واللي كتظن على أنه إذا ما كان شاي يتفهم هذا الشيء، راه كاين من يفهمه هذه العمليات باش يقوم بحماية من أجل ذاك الحفاظ على مصلحة المواطنين وما نتسناو شاي حتى كما شفنا اشنو وقع في الدارالبيضاء، لأن راه ذاك الشي اللي واقع في بعض المؤسسات راه واقع في المحافظة العقارية، بحيث هذا الشي راه بكيفية مستمرة.

وشكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى السؤال الموالي موجه إليكم أيضا السيد وزير الفلاحة حول عدم نقل المواد العلفية للجهة الشرقية للمستشار المحترم السيد محمد طلحة فليتفضل لبسط سؤاله.

السيد المستشار محمد طلحة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

السيدة المستشارة، إخواني المستشارون،

هذا السؤال يتطرق فعلا إلى نقل الاعلاف للمنطقة الشرقية وخاصة الاقاليم الجنوبية الشرقية من إقليم فكيك وجرادة وتاوريرت. الملاحظ أن هذا السؤال يتكرر سنة بعد سنة رغم تواجد مرصد وطني للجفاف. ثم النقطة الثانية، الملاحظة الثانية وضعنا هذا السؤال كسؤال آني يوم 24 نونبر 2004 في بداية موسم البرد وتوليد الأغنام الا أنه الان أصبح شيئا ما متجاوز، حيث هذا السؤال تجاوز بحكم ارتفاع أثمان الاعلاف، وخاصة مادة الشعير على مستوى الدولي حيث ارتفع ثمن الشعير في ميناء الناظور كسبيل المثال من 170 درهم للقنطار إلى 210، والان 200 درهم بالاضافة إلى 20٪ ديال T.V.A التي فرضتها هذه السنة وزارة المالية على استيراد الشعير ولأول مرة كتفرضها، رغم أنها ربما كانت.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

تجاوز أيضا بحكم موجة الصقيع الذي ضربت جميع المناطق حيث بلغت درجة الحرارة 18درجة تحت الصفر في بعض الجماعات ديال إقليم فكيك منها تمدزارا ورابع فركة وآيت واشي وآيت وامرير، إذا قلنا 18 درجة تحت الصفر إذا كانت 18 برا، راه كاين 18 داخل الخيام.

تجاوز أيضا لأن الجكومة مشكورة استجابت لبعض المطالب في بعض أقاليم الكسابة ومنحتهم دعم لنقل الاعلاف الا أن هذا الدعم في حد ذاته أصبح دون جدوى حيث في إقليم فكيك مثلا بالاضافة إلى الصقيع هناك جفاف لمدة 9 سنوات، هناك زحف الرمال والتصحر، هناك اجتياح الجراد لمدة سنتين وتأثير المبيدات والكل يعرف تأثير -MALA TION على المراعي وعلى الكسابة وترتب عن هذه الوضعية عدة مشاكل منها:

1 - انعدام الشغل.

2 - انهيار القدرة الشرائية للكسابة.

3 - الفقر

4 - الهجرة المكثفة إلى الاقاليم المجاورة حيث كشفت الدراسة اللي دارها مشروع الفيدا على أن 58٪ ديال الكسابة غادروا المنطقة. ثم هناك إجهاض أو La bortment ديال الاغنام بحوالي10٪ ديال جميع الاغنام اللي في هذا الاقليم.

ولهذا السيد الوزير نسائلكم اليوم، وسؤالي سيتجزأ إلى عدة أجزاء. هل يمكن تفعيل المادة 4 أو المادة 3عفوا من الباب الاول من القرار المشترك لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير المالية ووزير الداخلية رقم 87-1537 الصادر في 4 يناير 1988 بتحديد إجراءات صرف إعانة الدولة لتكثيف الانتاج الحيواني، ويقول هذا القرار يحدد ب50٪ في حالة وقوع جذب مبلغ إعانة الدولة لشراء أغذية المواشي المنصوص عليها في المادة 4 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2-86-551 بتاريخ 20 محرم 1408 (15 سبتمبر 1987) ويمكن علاوة على ذلك أن تتحمل الدولة مصاريف نقل الاغذية المذكورة. هذا لا المرسوم ولا القرار جاؤوا تنفيذا لقانون الاستثمارات الفلاحية.

ثانيا واش ما يمكن شاي للسيد الوزير هل يمكن تنويع الاعلاف من النخالة ونقل الشمندر ولا تقتصر على مادة الشعير وحدها.

ثالثا هل يمكن توسيع نقط التموين حيث لا تبقى مقتصرة على ميناء الناظور فقط.

رابعا هل يمكن رفع الجمرك والضريبة على القيمة المضافة المفروضة على مادة الشعير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

بالفعل هناك في عدة مناطق سواء في السنة الماضية أو في هذه السنة بالطبع لأن هناك جفاف مستمر ومنها اقليم فكيك، وكانت هناك إجراءات تهم تربية المواشي والعلف والكلأ والتي رغم توقفت في مناطق أخرى استمرت في هذه المناطق ومنها مثلا دعم نقل الشعير إلى هذه المناطق حيث أن منذ آخر السنة الماضية هناك اعتماد نقل 500.000 قنطار على هذه الاقاليم ولم يستعمل منها لحد الان الا 124.000 قنطار، مع العلم فعلا أن إقليم فكيك الى الأكثر تضرر هو الذي استفاذ من 110.000 قنطار في هذه العملية.

صحيح كذلك أن هذه العملية يمكن أن لا تكون كافية ومن هذا المنطلق تحدثت في الاسئلة الانية عن الاجراءات التي تخرج إلى حيز التنفيذ في الأيام القلائل المقبلة التي تهم كذلك رفع الرسم الجمركي على استيراد الشعير بالفعل هناك ارتفاع في الشعير في السوق الدولية مقارنة مع السنوات الماضية.

فيما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة.... آه الاضافية يجب أن نكون واضحين في هذا الباب، النظام الحالي يصنف الرسوم على الشعير إلى 3 أصناف، هناك ما يتعلق بالتغذية البشرية ب0٪، هناك ما يتعلق بعلف الحيواني ب7٪، و20٪ هي مطبقة على استعمالات أخرى للشعير. صحيح أن كذلك نحن الان في طريق حل هذه الاشكالية ونريد كذلك أن يكون 0٪ حسب النسبة للحيوان ولكن بالصراحة يجب أن نقول أن كانت هناك تجاوزات أن عدد ممن كانوا يستوردون الشعير لأغراض أخرى غير التغذية الانسانية كانوا يصرحون بأن الكل للتغذية البشرية حتى لا يؤدوا هذه القيمة. ولكن هذا ملف غير بغيث نعطيه، نوضح ماكاين 20٪ كل ما هو غادي للأعلاف حتى إذا بغينا نطبق غير القانون الحالي فهو 7٪، ولكن نحن نسعى الان وكاين محاولة والسيد الوزير الاول سيعطي تحكيمه في الاسبوع المقبل، الان لا تكون هذه الرسوم على الاقل خلال هذه الفترة التي هي فترة صعيبة. تحدثتم عن دعم الكلا ب50٪، بغيث نذكر بأن هذا الدعم كان يهم العلف المركب، ووقف هذا المرسوم وهذا الاجراءات ديال 88 كان توقف بها العمل منذ هذه سنتين او 3سنوات، ولكن نجن الان كذلك إذا ما بقيت الاثمنة عالية ومرتفعة في الاسواق الاجنبية، نحن ندرس كذلك إعادة إحياء هذا الاجراء اللي تتدخل الدولة بالنسبة للمناطق الاكثر تضررا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. أستاذ طلحة في إطار تعقيب. تفضل.

السيد المستشار محمد طلحة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بغيث غير نشكر بدوري السيد الوزير على ايضاحته وعلى الاطمئنان الذي أعطاه لنا في هذه الاجوبة وبغيث نقول بأن حقيقة عندنا الان 110.000قنطار ديال النقل، ولكن راه ما غادي يأخذوها شاي،

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

لأنها وكما أشرت الطاقة الشرائية ديال الناس ما تسمح لهم شاي باش يقتنيوا الشعير الان 200 درهم أو حتى 170 أو 180 من الناظور ولو أن إذا أخذنا وقول لنا بأن النقل غير تأخذه الدولة على عاتقها ولهذا نتمنى تفعيل هذا النص باش ربما يكون العلف في متناول الجميع، وكما أشرت تنطلب باش يكون تنويع الاعلاف وما تحددونا شاي في تازة، لأن الشرط اللي درتو في هذه 110.000 أن يمكن لنا شاي نتمون بالرمل ما نفوت شاي حدود تازة، يعني تيبقى عندنا منفذ واحد هو ميناء الناظور، وهنا فيه احتكار التعاونية وشركة أخرى اللي كيدير في الاثمنة ما بغاو، ولهذا بغينا باش حتى هذا الشرط يترفع باش يمكن للناس ربما يمشيو إلى فاس أو مكناس يلقاو أعلاف بثمن رخيصة وأجدد لكم الشكر. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن ننتقل إلى السؤال الموالي موجه للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول الاجراءات والتدابير القانونية لزجر مخترقي الراحة البيولوجية للمستشارين المحترمين السادة: ميلودي عفوت، محمد السلامي، سعيد التدلاوي، أحمد الديبوني، محمد أطريبش، عبد السلام الودي، الكلمة للأستاذ أطريبش.

السيد المستشار محمد اطريبش:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة وإخواني المستشارين،

سؤالنا حول الزجر مخترقس الراحة البيولوجية في إطار مراقبة وزارتكم لشواطئ الوطنية وحماية للثروات السمكية ضبطت مصالح وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري عددا من البواخر وهي تخترق فترة الراحة البيولوجية بالنسبة للرخويات حسب ماجاءت به بعض الجرائد الوطنية في شهر اكتوبر سنة 2004 وأخيرا حصل صراع بين هذه القوارب في الصيد وخصوصا في الانهار... التي تتوفر على الرخص وحوالي 2500 لها ترخيص 4500 لم تتوفر على الترخيص، فحصل الشنئان بين هذه القوارب فتم النزول إلى البحر وتمت الاصطياد بطريقة غير قانونية ونتج عن ذلك بعض المشاكل .

ولذا نتساءل أو نسائل السيد الوزير ما مدى صحة هذه المعلومات ؟ واذا كانت صحيحة أو هذه المعلومات صحيحة فما هو مآل الاجراءات القانونية والزجرية التي ستتخذها الوزارة في حق من خرق فترة الراحة البيولوجية ؟ وشكرا السيد الرئيس .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير للاجابة على السؤال .

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد المستشار المحترم

وشكرا على مجز أسئلة أكتوبر وأسئلة أبريل ولكن ماكاين باس، بغيت غير نقول بأن في هذه العملية عملية مراقبة الصيد وقوانين الصيد، بالطبع أن هناك قوانين وهناك مراقبة ومراقبة مشتركة والمراقبة لا يمكن أن تقوم بها ادارة واحدة، وهذا معمول به في ...ليس في المغرب فحسب لكن في دول أخرى فالمراقبة هناك مراقبة الصيد البحري، هناك مراقبة الدرك، هناك مراقبة البحرية الملكية، وهذا يتم بتنسيق بطبيعة الحال، ولو لم تكن هناك خروقات، ولو لم نتوقع أن البعض لم يحترم القوانين، لا ما كانت هناك في القانون الإجراءات الزجرية والعقوبات المالية وربما المحاكم يمكن أن تحكم كذلك بأشياء أخرى .

فاذن هذه المراقبة تتم وهناك مخالفات بطبيعة الحال من حين إلى آخر . أما فيما يتعلق بما جاء في جريدة الاحداث المغربية لحديث يوم 3 أكتوبر 2004 فنقول أنه لا أساس له من الصحة وقد تم تكذيب من طرف الوزارة في أبانه ونشرته هذه الجريدة، ليس هناك خرق في ذلك الوقت، لكن هذا لا يعني أن ليس هناك خرق، فنحن يوميا نصطدم بمن يدخل في منطقة، في المياه المحرمة، ويحبس أو يخرج من هذه المنطقة حسب ... هناك كذلك عدد الكميات من الثروة المصطادة بصفة غير قانونية التي تحجز تباع في المزاد العلني وتعطى للخيريات أو تحرق أحيانا . هناك هذا عملنا اليومي ودائم، فكذلك بالنسبة للشطر الثاني من سؤالكم ولو أنه لم يكن في السؤال وهو قضية 2500 زورق هذا جاء على اثر المخطط الذي وضعته الحكومة باتفاق وتشاور مع جميع المهنيين بهذا القطاع في السنة الماضية لما تبين ان هناك افراط في القوة الاصطيادية وأن هناك استنزاف لبعض المصايد وخصوصا مصايد الاخطبوط وحدد عدد القوارب التي يمكن أن تصطاد في 2500، فبالطبع في هذه العملية عندما يجب ان ننتقي 2500 أو 3000 من بين 7000 الموجودة والمحصية فكيفما كانت المعايير لا بد أن هناك من لم ترضيه هذه المعايير أو الاجراءات المصاحبة للتخلي عن اصطياد الاخطبوط وهذا ما جعل ان بعض البحارة في نقطة واحدة من بين 4 نقط التي يهمها الامر تظاهروا وأرادو ان يخرجو بقوة إلى البحر ووقع معهم الاتصال وحصلو على ضرورة احترام على ما اتفق عليه ، وبالفعل البارحة خرجوا في اطار نظامي البارحة واليوم واصطادوا بالرخص الممنوحة ، وشكرا .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، هل هناك ... اذن لم يكن هناك تعقيب غير السيد الوزير للتوضيح لأن أشرتم في تدخلكم إلى أن هناك مجمع بين أسئلة أكتوبر وأبريل، أريد أن أخبركم بأن السؤال سؤال شخصي لكل برلماني يتمسك به إلى حين الجواب عنه، اللهم اذا سحب ... اذا تم سحبه سواء أجيب عنه في دورة أكتوبر أو أبريل يبقى السؤال دائما مطروحا على الحكومة إلى حين الاجابة عنها .

ننتقل إلى السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الفلاحة أيضا حول الاستراتيجية الجديدة الخاصة للقطاع الصيد البحري للمستشارين

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

المحترمين السادة : محمد الخضوري - محمد الهبطي - عبد الجبار بوملحة - محمد العلمي .

فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال مشكورا.

السيد المستشار : محمد الخضوري

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدة والسادة المستشارين

السيد الوزير

في البداية لابد لي بدوري أن أبدي ملاحظة وهي أنه مرت سنة كاملة على طرح هذا السؤال الذي تقدم به فريقي والذي كان يعالج في ابانه موضوع صيد الرخويات، لكن لكي لا يضحى سؤالنا متجاوزا بحكم الواقع ، لا بد لنا من تحسينه شيئا ما مع الارتباط دائما بنفس الموضوع .

أولا السيد الوزير، بالرغم من أن هناك ايجابيات تم تحقيقها بالنسبة للراحة البيولوجية وما أثر ذلك على مخزون صيد الرخويات، فان الوضعية لازالت هشة وتنذر بعودة الازمة في أي وقت وحين .

ثانيا السيد الوزير، نعلم جميعا على أنه مرت سنوات على الغاء الاتفاقية التي كانت تربط المغرب مع الاتحاد الاوروبي بخصوص قطاع الصيد البحري، وكان الامل آنذاك منعقد على أن تستثمر امكانياتنا البحرية وفق استراتيجية واضحة وبعيدة المدى لجعل قطاع الصيد من ضمن القاطرات التي نساهم بالاقلاع الاقتصادي وتحقيق التنمية، لكن الملاحظ هو أن الواقع الراهن يؤشر على تخبط قطاع الصيد في أزمة خانقة سواء من حيث المخزون أو من حيث التوتر الاجتماعي وأصبح الهاجس لدى الجميع هو التقليص فقط من حدة الازمة .

لذا، نسائلكم السيد الوزير عن ماهي الاستراتيجية التي أعدتها وزارة الصيد لتأهيل هذا القطاع وكذا اعداده للتحديات المطروحة مستقبلا ؟ وشكرا

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير للاجابة على السؤال فليتفضل .

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيدة والسادة المستشارون المحترمون للتوضيح أنا لم أتهرب من الجواب، وما كان شاي هذا السؤال ديال أبريل، ما وصلني شاي غير هذه حالة آنية فعلا عشناها وتنشكر السيد المستشار الذي طرحها بالعكس .

فيما يتعلق بسؤالكم الثاني وهو مرتبط كذلك بهذا السؤال، أقول أن اليوم هناك عدة مصايد في المغرب ليس هناك الاخطبوط لوحده، هناك الاخطبوط، هناك القشريات، هناك عدد من المصايد، ونتعامل معها كثروة وطنية يجب الحفاظ عليها، وفعلا تعرف بعض التقلبات التي لها عدة أسباب، فهناك بعض التقلبات ليس لها حتى ... الانسان ليس هو السبب الحوت بعض أصناف الحوت راه يمكن لها أن تكون موجودة اليوم مثلا السردين موجود بكثرة في آسفي، اليوم راه انتقل إلى الجنوب، هذه طبيعة هذه الثروة الحية التي تتعامل مع عدة عوامل منها فعلا الضغط اذا كان الضغط كثير ديال الصيد، منها الظروف المناخية اذا كانت غير ملائمة، منها عدد من الاشياء التي فعلا يتابعها البحث العلمي ويتابعها المهنيين والحرفيين ونعرفها .

فيما يتعلق بالاخطبوط ما وقع أن في سنة 2001 مثلا سنتين من بعد انقراض الاتفاقية مع الاتحاد الاروبي، كان الكمية المصطادة آنذاك بلغت 000 . 100 طن تقريبا، ونزلت في سنة 2003 إلى أقل من 000 . 40 فعندما أقول 40.000 راه اني متفائل كثير، راه نزلت أكثر من ذاك الشي، فبطبيعة الحال لا يمكن أن نستمر وننتظر هذه الحالة أو انقراض هذه الثروة التي هي وان كان حجمها قليل، هي التي لها مردودية كبيرة بالنسبة للصادرات المغربية .

فالاسباب فعلا من بين الاسباب هناك ضغط كبير، راه القوارب ... واحد العدد ديال الناس في منطقة الداخلة ماكانوشاي كيعرف نهائيا أشنو هو صيد الاخطبوط، ففي ظرف بعض السنوات القليلة، أصبح عدد القوارب يصل إلى ما يقرب 10.000 قارب على هذه السواحل، فبطبيعة الحال هذه 10.000 قارب إلى خرج اذ ا كل واحد تيجب غير 100 كليو في النهار أو 60 كيلو، فعملو الحساب وغادي تشوف بأن راه التي ما يمكن لنا شاي نستمر، هذا ناهيك عن البواخر التي تصطاد في أعالي البحار وعن البواخر التي تصطاد في المنطقة الساحلية فاذن بالتشاور وأقولها مرة أخرى مع المهنيين والحرفيين فالكل وأشكرهم وهذه مناسبة لتنويه بهم، الكل عبر عن غيرته على المحافظة على هذه الثروة، على استغلالها المستدام فاتفق الجميع ان لا بد - لفترة معينة - ريثما ينتعش هذا المخزون، لابد أن يكون هناك مشروع، وحددت أرقام، مثلا أعالي البحار من 450 إلى تزادت 300 أو 350 مع بعض الاجراءات اللي يمكن تنزلها حتى حتى لأقل من هذا، الساحلي تحددت البواخر اللي يمكن لها تصطاد الاخطبوط إلى 100 ، والقوارب إلى 2500، وبالطبع يمكن لي نقول لكم بأن هذا المخطط الذي لم أكن أنا هو واضعه، لكن عنده فائدة الان، لأن لاحظنا في السنة الماضية أننا ما بلغنا شاي حتى 57 ٪ ديال الحصة الممنوحة les cotas اللي معطي بحيث كنا غادي نصيد 25.000 طن فما وصلنا شاي ل 000 . 18 طن، هذه السنة وصلنا إلى 90 ٪ و 80٪ اذن هناك انتعاش لهذه الثروة ويجب أن نستمر وأن نحافظ عليها، وكما قلت أن هناك صعوبة لأن 00 70 قارب التي أحصيناها تيخص تخرج منها 2500 أو 3000 ما يمكن شاي تخرج أكثر، فهذا هو الذي جعل الاضطرابات الاجتماعية التي تكلمنا عليها، ولا بد أن يكون فيها تفاهم ومصاحبة للدولة، لأن

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

هناك عدة اجراءات لمن سيخرجون من الاخطبوط سيذهبون إلى مصايد أخرى أو سيعوضون أو ... هذا يتطلب وقت وكفى، ولكن الان الحمد لله مع الجمعيات المهنية الموجودة وهي أكثر من 12 الجمعية التي تهتم بالصيد التقليدي، فوقع اتفاق على عدة معايير وعلى عدة اجراءات التي تجعلنا نطمئن إلى انجاح هذا المخطط وربما في السنة المقبلة اذا انتعش المخزون أكثر فعوض 2500 ممكن أن تصير أكثر 3500 أو 4000 لا أدري، وشكرا .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في اطار التعقيب للأستاذ المحترم، تفضلوا أسيدي

السيد المستشار : محمد الخضوري

السيد الرئيس

السيد الوزير ... أه السادة الوزراء عفوا

أختي واخواني المستشارين

المسيد الوزير

في جوابكم تكلمتم على مخطط الاخطبوط، نحن نتكلم على استراتيجية وزارتكم فيما يخص القطاع ككل، ما كاين شاي الاخطبوط في البحر، يمكن كاين السردين، كاين أسماك سطحية، أسماك القاعية، ولكن مع كل أسف اللي احنا كملاحظين واللي لاحظنا هو الوزارة وأطر الوزارة كلها منكبة على ملف أخطبوط، والمصايد الاخرى تتراجع، هذ الشيء راه لاحظناه، وراه أثر على الصادرات الوطنية، اذا أخذنا الارقام راه أثر على صادرات الوطنية، كما جاء في تعقيبي بأنه الوزارة أطرها منكبين على ملف الاخطبوط، وفي اطار هذا المخطط على ما كيظهر أنه الوزارة فشلت، كاين تجديد عدد القوارب الصغرى، تحديد عدد القوارب التي تعمل في الصيد الساحلي، وكاينين أعالي البحار، تبين لنا بأنه هو أخذنا مستوى السيد الساحلي، بأنه عدد المحدد للصيد هو 100مركب، تبين لنا بأنه ماكاين شاي هذه اللائحة ديال 100 مركب، ولكن كاين لائحة ديال 200مركب، احنا ما كنعرف شاي أشكون اللي كيهيىء هذه اللوائح، واش الوزارة أم الجمعيات المهنية ماعرفناشاي والناس كتشكي من بعض الناس الذين أقصاهم من هذه اللوائح، هذه من جهة، من جهة أخرى مسألة الصيد التقليدي، تكلمتم بأنه في السنة الماضية بأنه تم الاجتماع مع ممثلي الصيد التقليدي وأنت مشيت إلى عين المكان وشفت بأنه هذوك الناس هذوك ديال الصيد التقليدي ما منظمين شاي تحت لواء، فعلا ما منظمين شاي تحت جمعيات، ولكن الجمعيات منظمين تحت لواء فيدرالية يمكن تتكلم باسمهم، اللي كان وقع هو كاينة جمعية تابعة ... ديال الصيد التقليدي تابعة لا سوجيم، هي التي جاءت وناقشت مصير هؤلاء الناس، ماشي الجمعيات كاملين ولهذا ـ السيد الوزير ـ جوابكم ما كان شاي جواب واضح، تكلمنا على الاستراتيجي فعلا واش الوزارة عندها شي استراتيجية فيما يخص القطاع أو كاين الاخطبوط، ونسمع في المصايد الاخرى، من الاكراهات التي يعرفها أيضا قطاع الصيد هو ذيك les stocks ديال السردين، وهذاك stock بعض الشركات أو بعض .... باش يستغل هذا stock وهذوك الناس اتجهوا لاستئجار مراكب أجنبية، وكلنا نعرف الخطورة ديال هديك المراكب هي تمنعت في بلادها وجات كتخدم عندنا هنايا، وهذوك المراكب معروفة أعطيناها واحد اللقب les balaiyeurs de la mère كيشطب البحر، وكانوا في السنوات الاخيرة كانوا كيعمل هنا في المغرب وتمت عقدتهم، وفي هذه السنة أحيوا هذيك المراكب

ولهذا السيد الوزير الذي نطلبه منكم باش الوزارة ... أصبح الوقت باش الوزارة ... كاين ملفات أخرى التي هي أهم من الاخطبوط باش تنكب عليهم وتهيء مخطط لهذه المصايد اللي باقي الان الوزارة مادارت فيهم حتى شي حاجة، وشكرا .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير لكم الكلمة

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكرا السيد الرئيس

بسرعة شديدة، السيد المستشار المحترم هو مهني ويعرف كذلك هذا الميدان، ويحضر للاجتماعات المهنيين في هذا الباب، وأقول صراحة أن المخطط أنه ليس فاشل، وأحسن دليل كما قلت هي الارقام التي وصلناها الان التي لم تكن أرقام السنة الماضية بالنسبة للقطاعات الثلاث لصيد الاخطبوط، اذا كنا منهمكين على صيد الاخطبوط، ليس لأن ليس هناك استراتيجية، لأن يجب أن نطفي النار قبل أن تشتعل بمصايد أخرى، هناك، ويعرف هذا كذلك جيدا، هناك مخطط يهم القشريات، مخطط يهم السطحيات، ومخطط يهم جميع الأصناف، وإذا لم نعط رخص الان les stocks c حتى لا بقع في ما وقعنا فيه بالنسبة للأخطبوط، وهناك مخطط جاهز، سيناقش معكم وستكون معايير محددة وجد دقيقة لمن يمكن أن يلج هذا الصنف من المصايد، أما فيما يتعلق كذلك ببواخر المستأجرة، هذا داخل في المخطط ولاسباب كما قلت أنا لست بواضع المخطط ولكن اتبناه لأن هناك أسباب موضوعية، إنما قضية أن هذوا هم اللي كانوا les babariyeurs أو les respirateurs ماشي صحيح، لأن البواخر مستأجرة وأعيد تركيبها وخاضعة كذلك للمقاييس التي هي وضعتها الوزراة وهي موجودة في la circulaires التي تعرفونها والتي نطبقها. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. باسم المجلس أشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة. وننتقل إلى قطاع الصحة و4 أسئلة مع السيد وزير الصحة المحترم. السؤال الموالي يتعلق بظاهرة تناول الاطفال لحبوب الهلوسة للمستشارين المحترمين السادة: فوزي علال، عبد

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

اللطيف أبدوح، بن زيد أمين، رفيق بناصر، جمال بن ربيعة، محمد آيت مبارك، الكلمة للسيد المستشار المحترم.

السيد المستشار: فوزي حلال

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

لقد عرفت ظاهرة استعمال المخدرات في المغرب وخصوصا استعمال حبوب الهلوسة اللي اليوم تعرف بعدة أسماء اللي منها بالنسبة للغة الشارع القرقوبي، أو بولا حمراء أو الكسطاجي أو.... الخ. هذه الانواع التي بدأت تدخل عندنا لبلادنا للمغرب وخصوصا اللي عزت- السيد الوزير- غزت الثانويات وبالنسبة ولا ويستعملها الاطفال كثيرا وغزت... اكتسحت الاحياء الصفيحية والاحياء الشعبية، واحد العدد ديال الاماكن في المدن الكبرى خصوصا، وانتم تعرفون خطورة هذه الحبوب وهذا النوع من المخدرات التي في الحقيقة تدمر عقول شبابنا وأطفالنا والتي في الحقيقة هي لها طرق كثيرة للتهريب، هناك عدد كثير كيجيُ من الشرق، وكاين هناك عدد كيجي من الشمال من امليلية أو سبتة وكاين عدد ديال الحبوب اللي كتجي من أماكن أخرى خصوصا في سهولة تمريرها بالنسبة للجمارك وكذا.

هنا السيد الوزير احنا طبعا نعرف بأن قطاع الصحة غير مسؤول على هذا التهريب، ولكن كاين هناك طرف من المسؤولية بالنسبة لوزارة الصحة، هي بالنسبة للحبوب اللي كتجي من على طريق الصيدليات، وكتعرف- السيد الوزير- بأن قطاع الصحة مسؤول على الصيدليات والصيدليات في الحقيقة normalement إجراءاتها مقننة وما كتعطي هذوك الحبوب الا على طريق وصفة طبية، ولكن رغم هذا كاين هذا النوع ديال الصيدليات اللي ما كيحترموشاي هذا القانون، وكيبيع بدون وصفة وكيدخل في هذه العملية ديال التهريب. هنا ؟ السيد الوزير- كتعرف بأن هذا المشكل ديال هذه الحبوب كيدمر شبابنا وخصوصا بأنه أخطر أنواع المخدرات، لأنه رخيص وحبة واحدة كانك شرب قنينة أو ما عرف شاي بحال هذا الشكل هاكا، ولهذا احنا اللي كنلاحظ ؟ السيد الوزير- هو أنه ما كاين شاي إجراءات من طرف الحكومة، لأن الحكومة بصراحة ما واخذاشاي بجدية محاربة هذا النوع من التهريب، نوع من هذا الحبوب، كتجيبها في جميع الاماكن كانك تشتري أي شيء، في جميع المحلات ديال التهريب اللي كيتعامل به، كنشوف بأن الحكومة ما واخذا شاي بجدية محاربة هذه الظاهرة، لأن كنشوف ماكاين شاي واحد المجهود من الاجهزة الامنية، ما كنشوف شاي واحد المجهود من العدل، ماكنشوف شاي واحد المجهود من جميع الاطراف وهذه أخطر ظاهرة اللي كاينة لأننا في الحقيقة هذاك هو بالنسبة لنا الموت البطيء لشبابنا. ولهذا السيد الوزير نسائلكم واش هناك.... هل هناك إجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومة في هذا الاطار لمحاربة هذه الظاهرة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد وزير الصحة العمومية: محمد الشيخ بيد الله

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيدين الوزيرين،

السيدة المستشارة المحترمة،

أريد في البداية أن أشد بحرارة على يد السيد المستشار على طرحه لخطورة هذا الوضع، آه هذه الأدوية وحقيقة هو الوضع ليس بخطير فيما يتعلق بالوضع الوبائي بصفة عامة، ولكن هي أصبحت أخطر من ما مضى، هذه عقاقير وأدوية خاصة بالأمراض العقلية تصنف كمحركات عقاقيرية نفسية وتخضع لمراقبة خاصة وبصفة خاصة دقيقة، وكل المسالك الرسمية للاستهلاك والمناولة والصنع لها مراقبة مشددة ولها عمليات من الصعب اختراقها جدا لا في المستشفيات ولا في الصيدليات ولكن المشكل الاساسي هو التهريب، التهريب الذي أصبح ظاهرة عالمية ومن ورائه مافيات كبيرة جدا على الصعيد الدولي ومن الصعب التحكم فيه، ولكن كلما سنحت الفرصة، هناك فرق من بعض الوزارات لزجر الغش الذي تتحرك لتطويق بعض العمليات في بعض المناطق ومما يوحي بخطورة الوضع أنها مسجلة على الدوام في أجندة المنظمة العالمية للصحة، وهناك مكتب خاص بمراقبة ومتابعة ومواكبة هذه العملية نظرا لخطورتها على الاجيال الصاعدة، وكذلك نظرا لوزنها وعلى عملية التهريب بصفة عامة، لابد أن أقول كذلك أن المر يتطلب نفسا طويلا وتحركا مستمرا أفقيا وعموديا، وان الاسرة والمدرسة والمجتمع المدني لهم دور أساسي فيما يتعلق بتحسيس بخطورة هذه الاوضاع، وان كذلك التحكم في الوقت الثالث أصبح مهم جدا لكي لا يبقى الاطفال عرضة للضياع في الازقة وبالتالي فتنمية الاندية والفضاءات للتثقيف والتحكم في هذه المسالك يجعل الوقاية أكثر من الزجر فيما يتعلق بعملية تمت عولمتها بسرعة، طبعا لابد أن أقول كذلك أن ليس هناك مسح دقيق لمعرفة دقة وباء لهذه العملية ونحن قادمون إن شاء الله في المستقبل على وضع مسح خاص بهذه العملية باتفاق مع وزارة التعليم سيخص طبعا للمواد ولا كذلك للمواد أخرى التي تميت ببطء وهي التدخين والكحول، أتمنى طبعا أن أتمكن من إيجاد طرق ملائمة لعمل هذا المسح حتى نتكلم حسب أرقام محددة ومعطيات موضوعية. شكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الاستاذ عبد اللطيف أبدوح في إطار تعقيب.

السيد المستشار عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد الوزير.

حقيقة نشكر السيد الوزير المحترم على إجابته الدقيقة والمفيدة والتي حقيقة أنارتنا وأنارت الرأي العام حول هذا الموضوع وكذلك طمأنت المواطنين من خلال الخوف الذي يعرفه الاباء اللي كيسفيط أولادهم للمدارس باش يتربا ووباش ويتكونو وأحيانا بالاختلاط وبمجموعة من العوامل كيف أشرتمولها أفقيا وعموديا، يتعرضون إلى مجموعة من الانزلاقات التي تؤثر على مستقبلهم ومستقبل البلاد، فحقيقة حتى في وضعنا للسؤال وضعناه على أساس إثارة الموضوع ولفت الانتباه ديال المسؤولين في كافة القطاعات التي لها علاقة بالمحافظة على النشإ وبالمحافظة على البلاد من المخاطر التي قد تؤدي به ومن المؤامرات التي تتجه في اتجاه الناشئة وفي اتجاه رأس مال البلد التي وهو شبابه وطفولته، لذلك احنا وجهنا السؤال باش نثير هذا الموضوع وباش تلفت انتباه وباش ننقل للحكومة على طريقكم السيد الوزير المخاوف والمآسي والضرر الذي يعرفه الاباء واللي كيتمناو أنه الحكومة تتدخل بقوة باش يمكن تمنع ما يوقع شاي هذا الشي هذا وباش تحمي هذا المواطنين الصغار والكبار من هذه فئة الانحراف. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السؤال الموالي موجه أيضا إلى وزير الصحة حول المراقبة الصحية للمواد الغذائية للمستشارين المحترمين السادة: إدريس العلوي، محمد البرطني، محمد أبو الخدادي، عغبد الصمد عرشان، الغازي الغرارية.

فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

السيد المستشار: إدريس العلوي

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة المحترمة، السادة المستشارين المحترمين،

تعرف السوق المغربية غزو السلع مستوردة مشكوك في صحتها وما يؤكد هذا الاستنتاج ثمنها الرخيص المثير لعدة تساؤلات من أهمها كيف وصلت هاته السلع إلى السوق المغربية بما فيها السلع المهربة، وهل خضعت للمراقبة الصحية اللازمة من طرف المصالح المختصة لوزارة الصحة صونا لصحة المواطنين الذي يقبل على هاته المواد لانخفاض أسعارها وثمنها بالمقارنة مع مثيلاتها من المنتوج الوطني سؤالنا السيد الوزير هل الاجراءات التي اتخذتها وزارتكم لحماية صحة الموطن وبالتالي تفعيل دور المراقبة الصحية على المواد الغذائية ببلادنا.وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسنيد وزير الصحة العمومية للإجابة على السؤال. تفضلوا.

السيد وزير الصحة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

أود كذلك أن اقدم الشكر للسيادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال الذي يقاطع السؤال الماضي حيث أن الامر يتعلق بنفس الاشكالية الصعبة وهي إشكالية التهريب بكل أنواعه، سجائر، الكحول، الادوية الممنوعة، الادوية الصالحة، سمعت بالامس أن بعض أدويتنا تباع في استراليا، وبالتالي فحقيقة هذه مشاهد أصبحت معولة، دور الوزارة هنا يتعلق.... موجود فالعملية تتطلب زجر الغش وتتحرك فرق من وزارة الداخلية والصحة والفلاحة للعمل كما تطالعنا الصحافة دائما ببعض العمليات التي تقع وبالاخص في مناطق الفنية أريد أن أقول كذلك أن لدينا مركز وطني لمحاربة التسمم، وان لدينا إحصائيات مدروسة وان فيه خلية رصد تشتغل 24 على 24 وقد وصلتها 1000 مكالمة هاتفية منذ 13سنة وأن للسنة الماضية تم رصده 1660 حالة ألتسمم وانه إجماليا تقع 73 في المائة منها داخل الملاجئ و33 في المائة منها داخل المدن وانها تقتل مع الاسف 4في المائة من الوفيات مما يجعلها خطيرة وتمس جميع الفئات وكما رأيتم فقد مست في الايام الماضية فئة من الاطباء كذلك وأن كذلك جميع المواد يمكن أن تكون مسممة، الحوت، الدواجن، 5 بالمائة، الفواكه 5 بالمائة الخضر 3 بالمائة، البيض 2بالمائة، اللحوم الحمراء9 بالمائة، الحلويات6 بالمائة، الكسكس 7 ٪، والحلزون وبالتالي فالمراقبة طبعا مستمرة ولدينا جرد سنوى لجميع نواع الحالات نبتدئ ببيان سنوي يتم فيه جرد جميع الانواع وإحصائياتها، وهنا أظن أن كذلك الوقاية دائما أحسن من العلاج، فدور المستهلك هو دور أساسي في هذه الوقاية ودور طبعا جمعيات حماية حقوق المستهليكن التي أصبحت الان تشتغل في بلادنا، هذا يوحي على أن الامور ستنحصر في المستقبل ولكن لابد أن يبقى الرصد والمتابعة في الميدان حتى نتمكن من تطويق هذه العملية... هذه الاشكالية وحتى يتمكن كذلك المستهلك من معرفة ومتابعة هذا الملف واظن أن هذه الاسئلة مهمة جدا حيث تنير الرأي العام الوطني وتمكننا من إثارة انتباهه حول بعض الممارسات التي يمكن أن تكون مضرة لصحته.شكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. هل هناك تعقيب. الكلمة للأستاذ العلوي في إطار التعقيب.

السيد المستشار إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة احنا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية ارتاينا أن نطرح هذا السؤال واعطيناه الاولوية مع أن أسئلة السيد وزير الصحة كثيرة ومتنوعة كتغطية الصحية وحالة المستشفيات وغلاء الادوية، ولكن أعطيناه لأنه هذا موضوع الصحة العمومية وأقولها لأن الصحة تعني جميع المواطنين،

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد الوزير مشكور جاوبنا ولكن في الحقيقة أنا لست مقتنعا بالاجابة بتاتا لأن احنا كنطالع الصحف ونشاهد على الشاشة أخبار تخلق في نفوسنا مرارة وهي تعكس في مجملها أمور تقع من تسممات وهذه..... الخ لشيء اللي غير طبيعي، وهنا وقع 2 ديال تسممات كبار في مدينتين كبيرتين في داخل شهر، هذا لا يليق بسمعة المغرب ولا بالمراقبة ولا بهذه..... ولا بهذه.....لهذا السيد وزير الصحة والحكومة السيد وزير التنمية الاجتماعية أمامنا وهو فاعل في جمعية مدنية يحارب التهريب ويحث المواطنين على التهريب وإلى آخره، ولكن ليس على المدني شيء والسلطات العمومية خص تقوم بواجبها أحسن قيام.

السيد الرئيس،

الشروحات التي أعطاها لنا السيد الوزير والدروس إلى آخره وهذه إلى آخره، في حد ذاتها جواب، ولكن الجواب الاساسي هو تفعيل المراقبة وغعطاء الوسائل اللازمة للأقسام المعنية باش تدير المراقب. ما ننب مواطن مسافر حيث حين نمشي في الطرقات ونتعذى عند واحد وفي العشية تلقى راسك بأنك راك مريض وتمشي أطباء جاؤوا من كل قطب وفي التالي كيلقاو راسهم في المستشفى، هذه الشي مرة واحدة نقلبها في عام ولكن حيث تتكرر الظاهرة كتولي حاجة أخرى، لهذا السيد الوزير نشكره على جوابه ولكن هذا الموضوع خص يكون فيه مناظرة أو يوم دراسي لكي تعالج الامور. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم ننتقل للسؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الصحة كذلك يتعلق الامر بالمؤسسات المسيرة بصفة مستقلة. للمستشارين المحترمين. السادة: محمد الجوهري، ادريس مرون،حميد المؤذن، الصوالحي بوزكري، محمد الدواحي، لحسن عباد، آيت المؤذن بلخير الخلفاوي، محمد الشنينا، امبارك السباعي، المهدي عثمون، إبراهيم المفضلي. فليتفضل الاستاذ الجوهري لشرح السؤال مشكورا.

السيد المستشار محمد الجوهري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

النظام، نظام المؤسسات المسيرة في صفة مستقلة انتهجته المستشفيات كذلك واعتبرته الوزارة والمصالح المالية في الدولة أنه تدبير الافضل لكثير من المؤسسات التي تحتاج في تسييرها إلى الانفاق اليومية نظرا لما يترتب عن المراقبة القبلية والبعدية للتدبير المالي للمؤسسات من مشاكل، نسأل السيد وزير الصحة ما هو تقييمكم لهذا النظام دون أن ننسيأنه على المستوى العملي لم يلاحظ الشيء الكثير لهذه الاهداف المتوخاة منه؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الصحة. فليتفضل.

السيد وزير الصحة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

أريد كذلك أن أقدم الشكر للسادة المستشارين المحترمين على طرحهم لهذا السؤال والذي هو كذلك سؤال مهم جدا في الواقع ان إلى حدود سنة 2004، 74مؤسسة من هذا النوع بينما كانت في السابق 1987 فقط 5 مؤسسات، ولكن مختلفة وأحجامها مختلفة منها 30 مركز تتكون من مستشفى واحد،11 مركزا فيها مستشفيين، 6 مراكز فيها 3 مستشفيات ومركز واحد فيه 4مستشفيات وفيها طاقة إيوائية مهمة 14.900سرير، وتختلف كذلك من حجم 800 سرير حتى 40 سرير، 100سرير في مكناس، 40سرير بتاوريرت، يدخل هذا النوع من المستشفيات في إطار التدبير والتمويل وتحسين الوسائل وعصرنتها، وكذلك إضفاء بعض الشفافية على استعمالها ومن الاكيد أن هذه العملية انعكست ايجابيا على التمويل بصفة محتسمة، ولكن الارقام توحي على ان المردودية تغيرت بأرقام لا يستهان بها منها مثلا ولوج سجل زيادة تقدر ب12.6٪ سنويا، الكشوفات بالاشعة عرفت زيادة تقدر ب8٪، العمليات الجراحية عرفت بدورها زيادة تقدر ب15٪، الولادات 8٪، وهذا الرقم لازال حقيقة خجولا جدا وضعيفا جدا، الفحوصات الطبية المتخصصة الخارجية عرفت زيادة 15٪، هناك رقم مهم وهو نقص في الوفيات نقص من 21٪ إلى 19٪، ولكن لابد من أن نقول أن هذه الارقام لازالت أرقام خجولة يجب أن تتحسن بسرعة وان تتجه إلى رقمين أساسيين وهما نقص من وفيات الامهات عند الولادة واستقطاب النساء الحوامل للولادة تحت المراقبة الطبية ونقل الولادات الاطفال الصغار عند الولادة، وهناك برنامج وطني يتقاطع مع هذا البرنامج ولكن لازال طبعا هذه الارقام خجولة، ولكنها بداية ستتحسن في المستقل، ازيد كذلك أن أقول أن هذه الرؤيا تدخل في إطار تدبير حسب أوقات وبرنامج محدودة، تناقش مع المديرين في أول السنة وتراقب حسب معطيات موضوعية آخر السنة وربما أن هذه العملية ستحسن المردودية بصفة دقيقة، ولكن طبعا تحتاج إلى وسائل بشرية أخرى جديدة في التدبير والاحصاء والمراقبة، حتى تؤدي وظيفتها بصفة دقيقة وبصفة موضوعية شكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. هناك تعقيب الاستاذ مرون تفضلوا.

السيد المستشار إدريس مرون:

السيد الوزير،

فقط أريد أن تؤكدوا لنا أن المداخيل في المستشفيات التي تشملها هذا النوع من التسيير هي تصرف في نفس المؤسسات وانها ما كتمشسي شاي إلى جهات أخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى هل يمكن للمداخيل ان تولد مداخيل أخرى في إطار عقد مع الجماعات المحلية. شكرا.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير تفضل.

السيد وزير الصحة العمومية:

النقاش مع العارفين بخبر الامور صعب جدا، هذا مقاول لا، صحيح أن مداخيل من مزايا هذه العملية أن مداخيلها تبقى فيcigma، بينما كانت من قبل في la regié تمشي لوزارة المالية، وهذا شيء مهم جدا، أما فيما يتعلق بالشراكة فهذا ?طبعا- هذا ما نصبو إليه، نتمنى أن تكون لدينا شراكات مع جميع الجماعات المحليةفيما يتعلق بكاهل الوضع في هذه المستشفيات وأنا مستعد طبعا لمد يدي إلى صديقي الاستاذ مرون في هذا الميدان. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى آخر سؤال موجه لكم يتعلق بالمشاكل التي تعرفها مراكز تصفية الدم لبعض مستشفيات المملكة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسن، لحو مربوح، على سالم شكاف، العربي محرش، ابراهيم السالمي. فليتفضل محمد بلحسن لبسط السؤال مشكورا.

السيد رئيس الجلسة: المستشار محمد بلحسن

شكرا السيد الرئيس.

يسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد استبشرنا خيرا باستراتيجية وزارتكم في ميدان تكفل بمرضى القصور الكلوي، بحيث تم إنشاء مراكز جديدة لهذا الغرض، في بعض المناطق النائية بالمملكة وذلك تجسيدا لسياسة القرب التي أعلن عنها صاحب الجلالة نصره الله. كما تم تزويد بعض المستشفيات المحلية بأجهزة الدم لأول مرة وهو ما من شأنه التخفيف من معاناة المصابين بهذا المرض المزمن، بحيث كانوا يلجؤون إلى مدن بعيدة يضطرون أحيانا لاستقرار بها من أجل القيام بعمليات تصفية الدم وهو الأمر الذي تكلفهم مصاريف باهضة يكونون في غالب الاحيان غير قادرين على توفيرها لكن ? السيد الوزير- ورغم المجهودات الجبارة التي بذلتها وزارتكم في هذا المجال، لازلنا نلاحظ أن بعض هذه الاجهزة لم تحقق بعد المردودية المرجوة منها بسبب قلة الاطر الطبية المختصة وكثرة المتوافدين على هذه المراكز من مواطنين وخاصة في المناطق النائية بالمملكة.

ولذا نسائلكم السيد الوزير عن التدابير التي ستتخذونها لتجاوز هذه المشاكل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد وزير الصحة. فليتفضل.

السيد وزير الصحة العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أود كذلك أن أقدم الشكر للسادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال. لأنه حقيقة كان الرأي العام الوطني كله مطوق بهذه العملية وبالوقفات الاحتجاجية التي كانت تقع من يوم لآخر، وحقيقة كان كذلك غناء كبير بالنسبة للعائلات التي كانت تنتقل من مدن بعيدة إلى الرباط والدارالبيضاء للاستشفاء، وتنفيذا للتصريح الحكومي تمت في إطار صفقة إطار ليزى هذه العملية التي نجحت في بعض الاماكن وطبعا تخبطت في بعض الاماكن، وطبعا لكل حسن كبوة، أريد أن أقول مدن فاس والحسيمة وبركان والعرائش ومراكش والصويرة وطنجة وبني ملال ومكناس وسطات والقلعة والعيون والجديدة والراشيدية والرباط- يعقوب المنصور الخميسات والخميسات والقنيطرة، تاونات، هذه المراكز تم فتحها وتم تزويدها بجميع الوسائل البشرية والمادية لكي تشتغل في ظروف حسنة، من 5 إلى 21آلة في آخر طراز، هناك 4 أماكن سلا، وجدة، سيدي قاسم، صفرو، ستفتح إن شاء الله في الايام المقبلة، وهناك 11 أماكن الاجهزة موجودة، المستهلكات موجودة، ولكن ينقصنا طبعا العنصر البشري القادر على تشغيل هذه الاليات بصفة جيدة، لأنها آليات متقدمة ومجهزة إلكترونيا ويجب أن تستمر في العمل أولا لصيانة أمن المستهلك وكذلك حتى نحافظ عليها لأنها آليات مهمة جدا، ولكن في الواقع الامر في هذه العملية توقف الكلي أو العوز الكلوي الذي يمس كما أقول دائما 2100 شخص في كل 100.000 من السكان سيزداد في المستقبل، نظرا أولا لسهولة التشخيص الان، انتشار المستشفيات، انتشار الوسائل وتحسيس وبفضل كذلك مواكبة السادة النواب المحترمين والمستشارين والصحافة الوطنية، وبالتالي لابد أن تكون لدينا استراتيجية متكاملة، ولن نتمكن من ملاحقة هذا الوباء الا إذا بدأنا في زرع الكلي ولكن هذه العملية معقدة، الان لدينا الاطار القانوني ولكن يجب أن نشتغل حتى على الصعيد المغاربي باش يكون حتى احنا عندنا بحال أورو وويرونسبوون مغرب وترونسبون. وكذلك يجب أن نقوم بتحسيس العائلات والمغاربة جميعا حتى نتمكن من أخذ الكلاء بعد الوفاة، وهذه العملية معقدة، نفسيا، فيكولوجيا، لا أظن أنها معقدة دينيا، ولكن يجب أن نقدم جميعا على هذه الخطوة، ثالثا هناك وسائل أخرى منها التصفية عبر خارج الدم هذه إموديالين، هذه تيلونيا فقط وقد بدأنا نشتغل في هذه العملية سيبدأ مركز تدريبي في تطوان في الاشهر المقبل، نتمنى طبعا أن تكون لدينا استراتيجية متكاملة حتى لانبقى دائما سجينين تصفية الدموية في هذا الاطار. وشكرا لكم على سؤالكم القيم جدا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الاستاذ المستشار المحترم في إطار التعقيب.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد المستشار: محمد بلحسن

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات، هو في الحقيقة نحن نشكركم ونشكر الوزراة من خلالكم عن المجهودات التي قامت بها الوزراء، الا أنه المشكل اللي عندنا هنا في إقليم الراشيدية، احنا نشكركم على..... لأن من قبل كنا طالبنا ومطلبنا تحقق، الا أنه تحقق بواحد شوية ديال النقص، لأن الناس يتوافدون كثيرا على ذيك 4 ديزابيير، ووقع مشكل دابا في المستشفى، لأن كاين اللي ماكيوصل شاي الدور والناس اللي كلهم كانوا كيجيو للرباط والدارالبيضاء، كل شي ذاك الشي رجعوا للرااشيدية، ولكن وقع الضغط على هذوك ليزابيير، لهذا نطلب منكم أ السيد الوزير الله يجازيكم بخير إذا يمكن لكم تزيد واحد 2 ديزابيير أو لأن باش على الاقل ما يبقى شاي ذاك المشكل ديال المسؤول على المستشفى، لأنه هذا داز، هذا داز شاي، هذا .....وقع لهذا نشكركم مرة أخرى، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة العمومية:

الراشيدية تستحق أكثر من آلتين. مرة أخرى إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير باسم المجلس أشكركم على مواكبتكم لعمل البرلمان وعلى مساهمتكم الفعالة في هذه الجلسات المباركة وننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه للسيد وزيرالتنمية الاجتماعية والاسرة والتضامن حول البرنامج الاجتماعي للقرب 2005 للمستشارين المحترمين السادة : محمد عذاب الزغاري - عبد القادر النميري - احمد البنا - أحمد التويزي - احمد بومكوك - علال عزيوني .

قبل ذلك أريد أن أخبر السادة الوزراء والسادة المستشارين تفضلوا

السيد المستشار : احمد البنا

شكرا السيد الرئيس

كما هو معلوم السيد الوزير،السادة اخواني المستشارين

لقد خصصت للدولة مبلغ 321 مليون درهم لتفعيل برنامج الاجتماعي لسياسة القرب برسم ميزانية 2005، وسيتم بمشاركة مجموعة كبيرة من الجمعيات والتعاونيات وقد بلغ مجموع هذه المشاريع حوالي 1815 مشروع اجتماعي، وتعتبر وزارة التنمية الاجتماعية والاسرة والتضامن المسؤولة قطاعيا على تدبير هذا البرنامج وفق استراتيجية عامة، تتوخى نظرة شمولية، الا أن هذا البرنامج لم يتم التعريف به مسبقا الشيء الذي حرم العديد من الجمعيات الجادة كما هو الحال بالنسبة للجمعيات العاملة في ميدان الاجتماعي والتي تهم فئة الصناع التقليديين وأسرهم المتواجدة أساسا بالمدن العتيقة التي تنشط بها الحرف التقليدية، كما هو في علمكم - السيد الوزير - أن قطاع الصناعة التقليدية يعيش مرحلة خاصة لأنه فيه غياب استراتيجية واضحة، في انهماك - السيد الوزير - في سياسة السياحة وفي غياب كذلك دور الجامعة، هذا يبقى القطاع متعرض لعدد من المشاكل، احن الآن مابغيناشاي نتوجه لك السيد الوزير، لأننا نعرف جديتك، لأنه احنا مقتنعين بأنه هذا القطاع سيكون فيه قطاعات ... سيكون فيه حالات اجتماعية عويصة اللي خصها الاهتمام وخصها الرعاية من طرف هذا الدعم، لأنه لايعقل صناع، غادي يخدم من أجل 10 مليون ديال السياح وسنفقد 10 مليون مناصب شغل في قطاع الصناعة التقليدية اللي كنعرف أشنو هو الهول اللي مقبل عليه واللي بدا والآن مازال ما وصلنا شاي لسنة 2010، كياكل المقاولات الكبرى في قطاع الصناعة التقليدية حاليا وسيتم بتنشيط المقاولات الصغرى والمتوسطة وسنبقى عرضة للضياع بالنسبة لهذا القطاع . لهذا طرحنا هذا السؤال باش حتى على الاقل حتى إذا ما لقينا ما ندير. ماندير، نلقى القطاع الاجتماعي ينوض بنا، وشكر السيد الوزير .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير المحترم، فليتفضل مشكورا .

السيد وزير التنمية الاجتماعية والاسرة والتضامن : عبد الرحيم الهروشي

السادة المستشارون المحترمون

الرعاية بهذا القطاع تدخل في اطار آخر، يعني اطار التنمية بهذا القطاع التي هي مسؤولية الوزارة المعنية فيما يخص البرنامج الاجتماعي ديال القرب هو برنامج ديال التنمية الاجتماعية المحلية وهو يشمل مشاريع التنمية المحلية الممولة من طرف الوزارة، من طرف كتابة الدولة، من طرف التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، والبرنامج 2004 - 2005 اللي فيه 1815 مشروع، غلاف مالي 32 مليار سنتيم تهيأ في ظروف صعبة، بحيث الوزارة ما تحدث حتى ليونة 2004 اذن ماكان شاي عندنا الوقت باش من جهة ننسق مابين هذه المشاريع كلها ومن جهة أخرى نقوم بحملة اعلامية، ولكن رغم هذا الحمد لله المشاريع التي موات جاءت من المغرب كله ولو ما كاين شاي التوازن بحال دبا جهة سوس - ماسة كان عندها 235 مشروع وجهة فاس - بولمان الا 50مشروع وهذا عدم التوازن أخذناه بعين الاعتبار هذه السنة وكذلك معايير جديدة ودقيقة وكما كيخص الاعلام الوزارة قامت باعلان الذي بدأ في أول فبراير في 12صحف وطنية والذي طال 6 أسابيع باش الجمعيات كلها يكون في علمها هذا البرنامج ويمكن لها تشارك فيه، كذلك مندوبية التعاون الوطني قامت بلقاءات مباشرة مع الفاعلين الجمعويين وأنترنيت حتى نشرنا عليه ... والمعلومات الان إلى 25 مارس توصلنا 1500 مشروع، 1500 طلب من جهة الجمعيات فيها 900 التي تهم الوزارة و 600تهم وكالة ... أه كتابة الدولة ونتمنى أن

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

في الوقت القريب سيمكن لنا، أن لنا أن ندرس هذه المشاريع كلها ونتمنى أن قطاع الصناعة التقليدية سيكون هو الاخر ساهم في هذه المشاريع، وشكرا .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم السيد الوزير، اذن ننتقل إلى السؤال الموالي باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة مع متمنيات له بالتوفيق، وننتقل للسؤال الموالي المتعلق ... هناك طلب تأجيل للأسئلة كانت مبرمجة في هذه الجلسة ويتعلق الامر بتحديث القطاعات العامة صاحب السؤال يطلب تأجيله إلى جلسة لاحقة، كذلك السؤال الثاني متعلق بوزارة الخارجية أي بقنصلية روما، السؤال الثالث متعلق بوزارة الطاقة والمعادن .

أسباب الطلب وهي عدم تغطية الجلسات العمومية من طرف الاعلام الرسمي، كنا نتمنى أن تعمل الوزارة على مواكبة أعمال البرلمان بنقل عمل الجلسات العمومية المتعلقة بالاسئلة الشفوية، الا أنه شيء لم يحدث من هذا القبيل، فكنا مضطرين لتلبية رغبة السادة المستشارين لتأجيل أسئلتهم، بقي سؤال واحد يتعلق بالوزارة المكلفة بالتحديث القطاعات العامة حول التقاعد المبكر .

أنتم كذلك طلبتم تأجيله إلى جلسة لاحقة فلكم ذلك ونكون بهذا قد أنهينا الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية . وننتقل إلى جلسة التشريع باسمكم جميعا نعتذر للسادة الوزراء الذين أتو إلى المجلس .